الأسس النحوية لضوابط علم البيان
عند الإمام عبد القاهر الجرجاني

أ.د / محمود حسن مخلوف

تصديـــــر

الحمد لله وكفي ، وسلام على عباده الذين اصطفي ، وآلهم وصحبهم ومن تبعهم بإحسان إلي يوم الدين ... وبعد :-

فإنـــه قد شهر عند كثير من الدارسين أن صلة علم النحو بعلم البلاغة إنما تقتصر علـــى علم المعاني فقط بسبب بناء أبوابه الثمانية التي حصرها المتأخرون في ضوء نص عبد القاهر الشهير ، الذي حدد فيه هيكل البناء النحوي للجملة العربية ، والذي مطلعه :

" ... وذلك أنا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفـــروقه ، فينظر في " الخبر " إلى الوجوه التي تراها في قولك : زيد منطلق ، ويزد ينطلق ، ومـــنطلق زيـــد ... وفي " الشـــرط والجزاء " ... ، وفي " الحال " ... وينظر في " الحروف " التي تشترك في معنى ... وينظر في " الجمل التي تسرد ، فيعرف موضع الفصل من موضع الوصل ... ويتصرف في التعريف والتنكير ، والتقديم والتأخير في الكلام كله ، وفي الحـــذف والتكرار ، والإضمار والإظهار ، فيصيب بكل ذلك مكانه ، ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له ... "[1] .

وكـــأن الشـــيخ قـــد نســـل من هذا النص المكتنز الأبواب والفصول التي عدها البلاغيون فيما بعد عمد دراسة علم المعاني ، وفي كلّ اتكاء ظاهر على الأسس النحوية؛ إذ " الإســـناد " إنما هو " الجملة المفيدة " في " النحو " ، وما المسند إليه ، والمسند ، ومتعلقات الفعل ، والقصر ، والفصل والوصل إلا أبواب مشتركة في الدراسات النحوية والبلاغية ـــ وإن تغايـــرت بعض المصطلحات ـــ هذا فضلاً عن ارتباط كثير من مباحث أبواب القصر ، والإنشاء ، والإيجاز ، والإطناب بضوابط نحوية ارتباطاً ظاهراً .

---

[1] دلائل الإعجاز ٨١ ، ٨٢ ت الشيخ / محمود شاكر ط الخانجي ، نشر المدني بالقاهرة وجدة ، ثالثة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

وهـــذا الذي أوردته لا يكاد يخالف فيه من به طرق ؛ إذ هو من مسلمات الدرس البلاغي ، ولا مجال للنقاش حوله .

بـــيد أن الذي أرجو التنبيه إليه هنا هو أن علم " المعانى " لم يستأثر بكافة أطراف الاتصال النحوى البلاغي ، بل وجدت إلى جانب هذا الاتصال الظاهر المشتهر اتصالاً آخر بـــين علم النحو وعلم " البيان " وإن لم ينل حظه من الاشتهار بين الدارسين لملابسات عدة ظلت بعيدة عن اهتمام الدراسة ركونا إلى ما شهر من الاتصال النحوى بعلم " المعاني " .

ولعـــل مـــن أسباب هذا : النظر إلى الروافد الأولى التي أمدت العلمين الشريفين بالقضـــايا ، والمباحث ، والمسائل ؛ إذ إن علم " المعاني " قد بنيت كبرى قضاياه ، ومباحثه على أسس نحوية كما سلف عن قريب .

وتـــبعاً لهذا فقد تسامت في آفاقه ، وذاعت في مؤلفاته أسماء أئمة النحو كسيبويه والفراء ، والزجاج ، وأبى على الفارسي ، وابن جني ـــ رحمهم الله ـــ .

كما أن بناء هذا العلم على أسس نحوية جعل من يبحث في " أحوال اللفظ العربى التي يطابق بها مقتضى الحال " لا غنى له عن إتقان ضوابط النحو المتعلقة بالمفرد من تعريف وتـــنكير ، وحذف وذكر ، وبقية فروق الخبر ، مع إتقان ضوابط النحو التي تضبط أحوال الجملة والجمل كالقصر ، والفصل والوصل ، والتقديم والتأخير .

أمـــا عن علم " البيان " فإنه قد بنى على تأمل وجوه " إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة " تتفاوت وضوحاً ، وتصريحاً وتلويحاً ، وكونها بأدوات بارزة أو بعوامل مستترة ... ولا شـــك أن هـــذا يقتضـــى استيعاباً واستلهاماً لهذه الوسائل ، وما لها من أصول في علوم أخـــرى .

فـــ " الدلالـــة " : محور التقسيم هنا ـــ ولا أعني بها الدلالة المنطقية التي أغرق علماؤها في التقسيم المتعمق ـــ ولكني أقصد الدلالة الوضيئة الشفيفة التي عني بها عبد القاهر حين ترجم بها كتابه الأشهر " دلائل الإعجاز " وفتح للعلماء البحث فيها بقوله :

" الكلام على ضربين : ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ... وضـــرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ، ولكن يدلك اللفظ على

معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة ، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض ، ومدار هذا الأمر على الكتابة ، والاستعارة ، والتمثيل ... [١] .

فكلام الشيخ الإمام هنا هو الذي عول عليه الفخر الرازي حين مهد لدراسة علم البيان بتفصيل أنواع " الدلالة " وإن خرج بصنيعه عن المقصود حين أورد مباحث لها قيمتها في غير هذا العلم ، وقد شاع صنيعه هذا لدى المتأخرين [٢]

وعليه فقد كان الصوت المسموع في حلقة " علم البيان " لأئمة الأصلين ، والنقد ، والإعجاز ... وندر سماع صوت النحاة إلا في مسائل نادرة كتحديد الفرق بين الكاف وكأن ، أو كون التشبيه يقصد به بعض الصفات المشتركة دون بقية الصفات كما ورد عند سيبويه في روايته عن شيخه الخليل .

ومع هذا فإن شيوخ البلاغة حين قرروا هذا لم ينسبوه إلى إمامي النحو اكتفاء بنظرهم إلى أودية الرواية ، والنقد حين دققوا النظر في تشبيهات امرئ القيس ، وطرفة وعنترة ، ولبيد ، وبشار وتشبيهات العذريين المتواردة على معان متقاربة ، مستلهمين سجود الفرزدق لتشبيه لبيد ، وحسد جرير لتشبيه عدى بن الرقاع ، وحديث الجاحظ عن تسمية " الاستعارة " بالبديع عند " الرواة " ... وهكذا .

كما كانوا ناظرين إلى مثل ما روى في سبب تأليف " مجاز القرآن " لأبي عبيدة من التشبيهات المبنية على ما استقر في العرب ، وتناوله الجاحظ في آية : (طَلْعُهَا كَأَنَّهُ رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ) [٣] في كتابه " الحيوان " وفهمه قريب مما روى سالفه .

وكذلك الشأن فيما روى عن أوليات بحث الكناية والمجاز المرسل ، فكلاهما وارد عن الرواة ونقاد الشعر .

وهكذا كانت بدايات النظر والتحليل والتدوين والتقعيد في علم البيان مشهورة النسبة إلى غير النحاة ، وإن لم نعدم لهم لفتات نادرة سلفت الإشارة إليها ، إلا أن كلامهم فيها لم يرق تأثيره إلى أن يعده العلماء مما يوضع بإزاء كلام غيرهم من أئمة الأصلين والإعجاز ونقد الشعر .

---

[١] دلائل الإعجاز ٢٦٢ .

[٢] ينظر : نهاية الإيجاز ٨٧ ، ٨٨ ت د/بكري شيخ أمين ط دار العلم للملايين بيروت أولى ١٩٨٥م .

[٣] الصافات:٦٥

والسؤال الذي يتغيا البحث الإجابة عنه هو : لماذا برز اهتمام عبد القاهر بضوابط النحو وأسسه وهو يعاني إرساء قواعد البيان بدرجة لم يشاركه فيه أحد من سابقيه أو لاحقيه ؟

أظن ــ والله أعلم ــ أن الأصول العامة لبلاغة عبد القاهر ، وبناءه إياها على " النحو " هو الذي طغى على منهجه ، فاستصحبه في دراسة علم البيان كما كان قطب رحاه في دراسة علم المعاني ، مع ملاحظة الفارق بين الصنيعين :-

- أن عبد القاهر ــ وقد تيقن أن " النحو " هو النهج العربي الخاص بالإبانة كما رصده أئمة الصناعة ــ قد استصفى منه ما يضبط به نظرات العلماء وتقريراتهم التي توارثوها حتى عصره .
- أن عبد القاهر متأثر بمدرسة أبي علي الفارسي رائد مدرسة التفكير المتعمق في تحليل ورصد أصول النحو واللغة من حيث الحروف والمفردات والتراكيب وكل هذا قد سرى إلى عبد القاهر عن طريق شيخه ــ محمد بن الحسن الفارسي ــ ابن أخت الشيخ أبي علي ــ رحمهما الله .

وتكفي الباحث مطالعة كلام ابن جني عن التشبيه المقلوب ، وبنائه لفكرته تنظيراً بأسس نحوية في الإعراب ، وقد رؤى عبد القاهر في هذا ــ بلا ريب ــ وإن كان له في دراسة هذا النوع منهج أقرب لمقصده من تأليفه كتابه .

كما يجب ألا يغفل أن عبد القاهر قد ربط كل مباحث علوم البلاغة بـ"النظم" بما فيها مسائل البيان ، وإذا كان هذا في " أسرار البلاغة " لم يرتق إلى ما جاء في" دلائل الإعجاز " إلا إنه جلى في قوله :

" إن هذه المعاني التي هي الاستعارة ، والكناية ، والتمثيل ، وسائر ضروب المجاز من بعدها من مقتضيات النظم ، وعنه يحدث ، وبه يكون ؛ لأنه لا يتصور أن يدخل شئ منها في الكلم وهي أفراد ، ولم يتوخ فيما بينها حكم من أحكام النحو . . . " [1] .

وبدهي بعد هذا التقرير الحاسم الجهير أن تكون أسس النحو الذي هو مدار " النظم " حاضرة في عقل الشيخ وبين عينيه وهو يعالج مسائل " البيان " على المستويات الخمس : التنظير ، وسوق الأمثلة ، والتحليل ، والتقسيم ، والتعقيد .

---

[1] دلائل الإعجاز ٢٩٣ .

وتفصيل هذا كله في صفحات هذا البحث ـــ إن شاء الله ـــ .

وعلـــى الـــرغم من أن أكثر المباحث التي أطلق عليها فيما بعد " علم البيان " قد اســـتأثر بها " أسرار البلاغة " إلا إنه قد ورد في " الدلائل " عدة مباحث عالج فيها الشيخ قضايا ومسائل أدرجت بعد التحقيق في علم البيان ، وقد جاء التناول في الكتابين على النهج ذاتـــه ، دون تغايـــر يذكر إلا فيما يتساوق مع الغاية من تأليف كل ، ودرس الاستعارة بين الكتابين خير شاهد على ما أقول .

هذا وقد أعوز موقف عبد القاهر المتميز بين سابقيه ولاحقيه إلى معاودة النظر فيما قـــبل عبد القاهر من البلاغيين الذين لهم رسوخ ومكانة في علم النحو علَى أجد ما يقضي باتكاء عبد القاهر عليهم ، فطالعت ما أسند من مباحث بلاغية إلى سيبويه ، والفراء ، والمبرد ، والزجاج ، وأبي على ، وابن جني ، والرماني فلم أجد لديهم مثل صنيع عبد القاهر .

ومن العجيب أن هذا الاتجاه عند الإمام لم يمتد في خلفه بالقدر الذي يكافئ جهده الميمون ... يوقن بهذا كل ما طالع نهاية الإيجاز ، والمفتاح ، والمطول ، الإيضاح وللمطول ، والأطـــول ، وبقـــية الشروح والحواشي ، وكذلك الحال مع خالفيه الذين لم يسيروا على منهج المفتاح كابن أبي الأصبع ، والطيبي .

وأحسب أن الذي أعان الشيخ على التفرد بهذا النهج دون غيره من الأئمة تفرده بجمع سمات في منهجه لم تتلاق عند سواه .

فمـــن اكـــتملت عنده مقومات الدراسة النحوية الواعية المستقصية مثل : سيبويه والفراء ، والمبرد لم يلهم قدح هذه الضوابط النحوية " بإكسير الشعر " الذي فرق به الشيخ عن خير ما دبجه في تراثه البلاغي .

والـــذين تعمقـــوا في درس الشعر ، ومذاهبه ، وأنماطه ، وأسراره لم يعنوا بإضافة العنصر النحوي إلى مزيج منهجهم الشفيف ، فنقص من دراستهم ما خص به الشيخ الإمام .

يدرك هذا من راجع كلام الجاحظ ، وقدامة ، وابن طباطبا ، والمرزباني ، والأمدي والقاضي الجرجاني ، والقاضي الباقلاني ، والقاضي عبد الجبار .

وإذا كان هؤلاء وأولئك هم عمد عبد القاهر ، ومصابيح دروبه ؛ بل كانوا موارده الـــتي استقى منها أصول علمه ومنهجه ؛ فإن ما بان به عنهم يعد ميزته الكبرى التي تبوأ بها الإمامة العظمى في هذا العلم الشريف .

وإن أقرب من تلتقي نظرتهم مع الشيخ الإمام في هذا المنحى هما شيخا مدرسته أبو علـــي الفارسي ، وأبو الفتح ابن جني ، حيث كان شيخ عبد القاهر في النحو تلميذ الأول وصـــنو الثاني ، وهو وإن لم يشهر شهرتهما إلا أنه استطاع أن يكون وسيطاً متميزاً نقل إلى تلميذه عبد القاهر ما فجر به عيون معاني النحو ونبعها السلسال بما أمد دراسة البلاغة بخير ما اختصت به على الإطلاق .

والـــذي يراجع كتب أبي علي ، وأبي الفتح يجد لديهما مفاتيح أفاد منها الشيخ في منهجه الذي عالج بها أقفال كنوز التراث النحوي بما وقفه على الأصول التي استمدها ، وبنى عليها فهمه البلاغي السديد [١] .

وإن كانت له مخالفات لهما في مواضع من كتابيه [٢] .

هذا ... وقد انبعث في بحثي هذا منهج الشيوخ من حصر فكرة البحث في نقطة محددة هي : رصد الأسس النحوية التي دخلت ضمن بناء نظرية البيان عند الشيخ الإمام ، ثم طـــوفت بالكتب التي هي مظنة الاتصال بموضوع البحث ، ثم عكفت على ما وجدت فيه ضالتي مطالعاً ومحصلاً ، مع وقوف متأن عند نصوص أهل العلم ؛ التي هي مفاتيح البحث ، علّني أجد فيها ما يعين على تحقيق قضاياه ، ومسائله ، وتحرير العبارة عنها .

ثم إن مباحث هذه الدراسة قد جاءت متواترة على حسب صنيع الشيخ في إتكائه على أسس النحو في :-

(١) القياس والتنظير .
(٢) إيراد الأمثلة .
(٣) تحليل الشواهد .
(٤) التقسيم .
(٥) ضبط القواعد .
(٦) ربط حسن صور البيان بالنظم الذي هو معاني النحو .

---

(١) ينظـر : كـتاب الشـعر لأبـي علـي الفارسـي ج ١ ص ١٩٩ ، ج٢ ص ٤٨٢ ، ت د/ الطناحي ، ط الخانجي ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م ، أولى ، الخصائص لابن جني ، تحقيق الشيخ / محمد على النجار ١/ ٣٠٠ ـ ٣٠٤ ط الهيئة المصرية للكتاب ، ثالثة ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧ م ، ومراجعات في أصول الدرس البلاغي د/ محمد أبو موسى ١١١ ، ١١٢ ط وهبة ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م. أولى .

(٢) ينظر : أسرار البلاغة ، ت الشيخ / شاكر ، ط المدني بالقاهرة وجدة ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م ودلائل الإعجاز ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ومراجعات ١٣٤ .

ولئن بقي شئ في خاتمة هذا التصدير فهو التنبيه إلى أن بحثاً بهذه الصورة لا يمكن أن يغطـــى كل جوانب الفكرة ، وأن يجيب على كافة تساؤلاتها ؛ إلا إنه وإن فاته هذا فلعله لم يفته شرف التنبيه إلى قضية يجب الاعتناء بها ، لا سيما وأنها متصلة اتصالاً وثيقاً بجانب مهم في آفـــاق الدراسات العربية والإسلامية ، وهو مجال تأصيل العلوم العربية ، وتحقيق القضايا المثارة حولها .

وهو بهذا يتجاوز المجال الضيق الذي تحصر فيه كثير من البحوث إلى آفاق تتواصل وتـــتفاعل مع كافة المناحي العلمية والسياسية والاجتماعية التي تحيط بأمة المسلمين في هذا الـــزمان ... على أني قد اكتفيت في هذا بالإشارة ؛ إذ في التتبع والتفصيل ما يخرج عن القصد ، ويشغل عن الغاية وفي الإشارة غنية لمن فطن وعنى .

وفقنا الله لما فيه خير الإسلام والعربية ، وأثبت لنا شرف الذود عنهما .

المبحث الأول

الأسس النحوية في " القياس والاستئناس "

لا يـرتاب باحث اقترب من عبد القاهر في أنه ـ رضي الله عنه ـ كان كثيراً ما يعـاني وهـو في حومة استخلاص أوضاع تجري مجرى القوانين التي يرجع إليها ، تعلم علم اليقين غير الموهوم ، وتضبط ضبط المزموم المخطوم " [١] كما عبر رحمه الله .

ولهـذه الحالـة التي تفرد بها الشيخ بين علماء البلاغة كان يقع في كلامه تكرار ، عيب عليه [٢] ، وإن كان له وجه اعتذار [٣] ، وجاء في كلامه ما يوهم الاضطراب وإن كان له عند المحققين وجه فهم صحيح [٤] .

وعالم هذا حاله ، وتلك غايته ليس بمستغرب في حقه عندما يحلق فكره الثاقب في آفـاق المعـرفة البلاغـية ؛ ليقتنص ما يظنه ضبطاً وتقييداً لشواردها غير المزمومة ، ليس بمستغرب في حقه أن يتلمس ما يثبت به فكرته ، ويشد به أزر قاعدته المستحدثة بإلحاقها بما قـرر ورسـخ من قواعد علم قائم البنيان ، ثابت الأركان ، لا سيما وإن كانت الصلة بين العلمين مما لا يرتاب فيها عاقل ، حيث تجلت في أكثر من مظهر متيقن .

مـن هذا وغيره فزع الشيخ عبد القاهر إلى علم النحو ليناظر بين ثوابته الراسخة وبـين مـا استحدث من قواعد علم البلاغة ، وتقريراته الفاصلة في قضاياه المشهورة على امتداد مباحث كتابيه " الأسرار ، والدلائل " .

فها هو ذا للشيخ الإمام يقضي بحكم بلاغي مستأنساً بقانون نحوي من تحتم اعتبار شطري التعبير دون الاكتفاء بدره عن عجزه ، وذلك عند تحليله التشبيه المنسوب لكثير :-

وإني وتهيامـي بعزة بعدمـا	تخليت عمـا بيننـا وتخلـت
لكالمرتجي ظل الغمامة كلمـا	تبـوأ منها للمقيل اضمحلت
كما أبرقت قوما عطاشا غمامة	فلما رجوها أقشعت وتجلـت

---

(١) الأسرار ٢٦٠ .

(٢) تقديم د / بكرى شيخ أمين لنهاية الإيجاز ص ٤٥ـ ٦٢ ط دار العلم للملايين بيروت ١٩٨٥ أولى .

(٣) المدخل إلى كتابى عبد القاهر الجرجانى د / محمد أبو موسى ٥٧ ط وهبة ، أولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .

(٤) السابق نفسه ٨٤ .

حيث قال الإمام ـــ قدس سره ـــ : " وقد يمكن أن يقال : " أبرقت قوماً عطاشاً غمامة " تشبيه مستقل بنفسه ، لا حاجة به إلى ما بعده من تمام البيت في إفادة المقصود الذي هو هنا ظهور أمر مطمع لمن هو شديد الحاجة ، إلا إنه وإن كان كذلك فإن حقنا أن ننظر في مغـزى المـتكلم في تشبيهه ، ونحن نعلم أن المغزى أن يصل ابتداءً بانتهاء مؤيس ، وذلك يقتضي وقوف الجملة الأولى على ما بعدها من تمام البيت " [١]

وهذا الذي قرره الشيخ من وجوب اعتبار جملة " قلما رجوها أقشعت وتجلت " في تحليل التشبيه لما علمه من أن مقصود الشاعر مرتبط به ، ولا يتحقق بدونه ، هذا التلازم قد رسـخه الشيخ وقواه بإيراد نظيره من قواعد النحو المطردة التي لا يتطرق إليها أدنى شك ، تلكم القاعدة هي قاعدة تلازم جملتي الشرط والجزاء ، وأن المعنى المقصود لا يتم إلا باعتبار الثانية مع الأولى .

قـال ـــ رحمه الله ـــ عقيب تحليل تلازم جملة التشبيه السابقة : " ووزان هذا أن الشـرط والجـزاء جملتان ، ولكننا نقول إن حكمها حكم جملة واحدة من حيث دخل في الكلام معنى يربط إحداهما بالأخرى ، حتى صارت الجملة لذلك بمنزلة الاسم المفرد في امتناع أن تحصل به الفائدة .

فإن قلت : " إن تأتني " وسطت لم تفد كما لا تفيد إذا قلت : " زيد " وسكت ، فلم تذكر اسماً آخر ، ولا فعلاً ، ولا كان منوياً في النفس معلوماً من دليل الحال .

ثم إن الأمر وإن كان كذلك فقد يجوز أن تخرج الكلام عن الجزاء فتقول : " يأتيني" فـتعود الجملـة على الإفادة ؛ لا عتنائك لها عن أن ترتبط بأخرى ، وإزالتك المعنى الذي أوجـب فقرها إلى صاحبة لها ، إلا أن الغرض الأول يبطل والمعنى يتبدل ، فكذلك الاقتصار على الجملة التي هي : " أبرقت قوماً عطاشاً غمامة " يخرج بها عن عرض الشعر " [٢] .

وتبين قيمة هذا الربط والتنظير بقواعد النحو وأصوله إذا ما قارنا كلام الإمام هذا بكـلام أبي يعقـوب السـكاكي ـــ رحمه الله ـــ عن الشاهد ذاته حين رام تقرير القاعدة نفسهـا .

---

[١] أسرار البلاغة ١١٠ ، ١١١ تحقيق الشيخ / محمود شاكر ط المدني أولى ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

[٢] السابق ص ١١١ .

قال ــ رحمه الله ــ : " والذي نحن بصدده من الوصف غير الحقيقي أحوج منظور فيه إلى التأمل الصادق من ذي بصيرة نافذة وروية ثاقبة ؛ لالتباسه في كثير من المواضع بالعقلي الحقيقي ، لا سيما المعاني التي ينتزع منها ، فربما انتزع من ثلاثة فأوردت الخطأ لوجوب انتزاعه من أكثر نحو قوله :-

كما ابرقت قوما عطاشاً غمامة فلما راوها اقشعت وتجلت

إذا أخذت تنتزع وجه التمثيل من قوله : " كما أبرقت قوماً عطاشاً غمامة " فحسب نزلت عن غرض الشاعر من تشبيهه بمراحل ، فإن مغزاه أن يصل ابتداءً مطمعاً بانتهاء مؤيس ، وذلك يوجب انتزاع وجه التشبيه من مجموع البيت ... " [1]

فكلام أبي يعقوب هنا يدور في حيز جزء من مقصد الإمام ، وفيه كثير من ألفاظه ، ومع ذلك لا نجد عنده ربطاً وتنظيراً بأسس النحو وأصوله كما رأينا عند الشيخ .

وهذا مما يعد فارقاً أساسياً بين المنهجين في التناول ، وهو مما يجب العناية برصده وتوجيهه .

* * *

ومن المواضع التي عول الشيخ الإمام فيها على التنظير بالمعارف النحوية المقررة ما أورده في ثنايا تحديد مفهومي الحقيقة والمجاز ، حيث قال في حد الحقيقة : " كل كلمة أريد بها ما وضعت له في وضع واضع ــ وإن شئت قلت : في مواضعه ــ وقوعاً لا تستند فيه إلى غيره في " حقيقة " .

وهذه عبارة تنتظم الوضع الأول وما تأخر عنه كلغة تحدث في قبيلة من العرب أو في جميع العرب ، أو في جميع الناس مثلاً ، أو تحدث اليوم ، ويدخل فيها الأعلام منقولة كانت كزيد وعمرو ، أو مرتجلة كغطفان ، وكل كلمة استؤنفت لها على الجملة مواضعة ، أو ادعى الاستئناف فيها .

وإنما اشترطت هذا كله لأن وصف اللفظة بأنها حقيقية أو مجاز حكم فيها من حيث إن لها دلالة على الجملة ، لا من حيث هي عربية ، أو فارسية ، أو سابقة في الوضع ، أو محدثة مولدة ، فمن حق الحد أن يكون بحيث يجري في جميع الألفاظ الدالة " [1] .

---

[1] مفتاح العلوم للسكاكي ١٦٥ ، ١٦٦ ط مصطفى الحلبي .

وهذه الجملة الأخيرة " فمن حق الحد ... " هي مقصد هذا النص الطويل الذي اضـــطررت لنقله حتى تستبين هذه الجملة التي تفيد شمول منهج الشيخ ، وإحاطة تفكيره بما يصلح تطبيقه على كل اللغات كما نبه إلى ذلك العلامة محمود شاكر ـــ رضي الله عنه ـــ في تصديره له " [٢] .

وكون " الحد " أيّ حدٍ لحقيقة أو مجاز ، أو نظائرهما حقه على واضعه أن يختار له مفردات ذات دلالة عامة تصلح أن تطبق على كل اللغات اقتبس له شاهداً ونظيراً من علم الـــنحو ، فقـــال : " ونظير هذا نظير أن تضع حداً للاسم والصفة في أنك تضعه بحيث لو اعتـــبرت به لغة غير لغة العرب وجدته يجري فيها جريانه في العربية ؛ لأنك تحد من جهة لا اختصاص لها بلغة دون لغة ... " [٢] .

ولا ريب أن المصطلحين النحويين " الاسم والصفة " قد شهرا حداً ومثالاً وشرحاً لـــدى كل من له لسان ينطق به ، إذ هما من المعارف الأولى التي تشترك فيها كل اللغات ، عكس " المجاز " وأصله من " الحقيقة " فإن التفرقة بينهما لا يستوعبها من حدهما إلا من له وعي بدقائق اللغات ومراحل تطورها ، فأعوز الأمر إلى قياسه بمقررات النحو العامة المشتهرة .

* * *

وإذا كان التنظير والقياس قد تعلق فيما سبق بما يختص بالحدود ومنهج رصفها فإنه قـــد جاء هنا في تحديد المصطلحات التي يجب أن يعبر بها عن الصور البلاغية المتعددة لبيان الفوارق التي بينها على الرغم من اشتراكها من وجوه عدة ..

---

[١] الأسرار ٣٥٠ .
[٢] تقديم الأسرار ٣ .
[٣] الأسرار ٣٥٠ .

فحين قرر الشيخ الإمام الفروق الفاصلة بين الاستعارة والتشبيه ، وقطع بناء على هذا الافتراق في البناء بضرورة الافتراق في الاصطلاح والعبارة التمس لهذا ركناً راسخاً من وادي النحو ومصطلحاته فقال عن الاستعارة والتشبيه :

" وإذا افترقا هذا الافتراق وجب أن نفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة كما أنا نفصل بين الخبر والصفة في العبارة لاختلاف الحكم فيهما بأن الخبر إثبات في الوقت للمعنى ، والصفة تبين وتوضيح وتخصيص بأمر قد ثبت واستقر وعرف .

فكما لم ترض لاتفاق الغرض في الخبر والصفة واشتراكهما في جزء من الدلالة أن نجعلهما في الوضع الاصطلاحي شيئاً واحداً كذلك ينبغي ألا يدعونا اتفاق الصورتين في مطلق التشبيه إلى التسوية بينهما وترك الفرق من طريق العبارة ، بل وجب أن نفرق فنسمي ذلك استعارة ، وهذا تشبيهاً " [1] .

فقد قاس الشيخ هنا وجوب التفرقة بين " التشبيه والاستعارة " في الاصطلاح البلاغي مع وجود قدر مشترك بينهما في أصل التصوير على التفرقة بين "الخبر والصفة " في الاصطلاح النحوي مع وجود قدر مشترك بينهما في أصل الدلالة " .

* * *

وموضع آخر يتجلى فيه هذا القياس والتنظير في سياق تحقيق القول في " المجاز العقلي " ... وقد ورد هذا تعقيباً على تعليق الآمدي على بيت البحتري :

فصاغ ما صاغ من تبر ومن ورق وحاك ما حاك من وشي وديباج

حيث عقب الشيخ بقوله : —

" صوغ الغيث وحركة النبات ليس باستعارة بل هو حقيقة ، ولذلك لا يقال : هو صائغ ، ولا كأنه صائغ ، وكذلك لا يقال : حائك ، وكأنه حائك ..." [2] .

ثم قال الشيخ موضحاً كلام الآمدي : " فإذا كان لا تشبيه حتى يكون معك شيئان وكان معنى الاستعارة أن تعير المشبه لفظ المشبه به ، ولم يكن معنا في " صاغ الربيع " ،

---

[1] الأسرار ٣٢٧ ، ٣٢٨ .
[2] الأسرار ٣٥٠ .

و " حـــاك الربيع " إلا شئ واحد ، وهو الصوغ أو الحوك ، كان تقدير الاستعارة فيه محالاً جارياً مجرى أن تشبه الشئ بنفسه وتجعل اسمه عارية فيه ... وذلك بيّن الفساد " [1] .

ثم أورد الشيخ شبهة يمكن أن يرد على هذا فقال : " فإن قلت : أليس الكلام على الجملة معقوداً على تشبيه الربيع " بالقادر " في تعليق وجود الصوغ والنسج به ؟ فكيف لم يجز دخول " كأن " في الكلام من هذه الجهة ؟ .

ثم أجـــاب عـــن هـــذه الشبهة بما تضمن محل الاستشهاد حيث حدد مقصده من مصـــطلح " التشـــبيه " هـــنا ، وأنه " ليس هو التشبيه الذي يعقد في الكلام ، ويفاد بكأن والكاف ونحوهما ، وإنما هو عبارة عن الجهة التي راعاها المتكلم حين أعطى " الربيع " حكم القادر المختار في إسناد الفعل إليه " .

وهـــنا يجئ دور القياس على الأسس النحوية فيناظر هذا الفهم اللطيف المستغرب لمصطلح التشبيه بنظائر نحوية مقررة حتى يفسر مجادله على القصايم والإذعان فيقول ـــ رحمه الله وأثابه ـــ عقيب تقريره السابق :

" وزانه وزان قولنا : إنهم يشبهون " ما " بـــ " ليس " فيرفعون بما المبتدأ وينصبون بهـــا الخـــبر ، فيقولون : ما زيد منطلقاً كما يقولون : ليس زيد منطلقاً ، فتخبر عن تقدير قـــدروه في نفوســـهم ، وجهة راعوها في إعطاء " ما " حكم " ليس " في العمل ، فكما لا يتصـــور أن يكـــون قولنا : ما زيد منطلقاً تشبيهاً على حد " كأن زيداً الأسد " كذلك لا يكون " صاغ الربيع " من التشبيه ، فكلامنا إذن في تشبيه مقول منطوق به ، وأنت في تشبيه معقول غير داخل في النطق " [2] .

فهذا التنظير لما التبس في فهم كلام البلاغيين أثناء تحليلهم أسلوب المجاز العقلي قد اقتضـــى من الشيخ أن يفرق بين استعمالين لمصطلح التشبيه وما اشتق منه منظراً بما اعتاده الـــنحاة في تشـــبيه بعض الأدوات بعضها ببعض في العمل النحوي ، بناء على تقدير قدره الـــنحاة في نفوســـهم ، وجهة راعوها في كلامهم دون بقية الجهات التي يمكن أن تفاد من إطلاقهم هذا المصطلح وما ينتج عنه من لبس وخلط .

* * *

---

[1] السابق ٣٨٣ .
[2] الأسرار ٣٨٣ .

وقريب من هذا قياس الشيخ تقسيمه للاستعارة إلى مفيدة وغير مفيدة على صنيع النحاة في تقسيمهم المفعول : مفعول صحيح ، ومشبه بالمفعول .

بيان ذلك أن الإمام قد قسم الاستعارة إلى مفيدة مثل استعارة النور للإيمان ، والظلمات للكفر ، وغير مفيدة كوضع " الشفة " في موضع " الجحفلة " ، و"الجحفلة " في موضع " المشفر " ، مع إقرار الشيخ بأن هذه الأخيرة لا تستحق أن يطلق عليها مصطلح " الاستعارة " ، ولكن جاري سلفه من العلماء كراهة أن يتشدد في مخالفتهم ، مكتفياً بتقسيمها إلى استعارة مفيدة ، وأخرى غير مفيدة .

والشيخ غير مسبوق في هذا التقسيم ، وهذا الاصطلاح ، وإذا كان الإمام قد كره التشدد في مخالفة سلفه في أمر يتيقن ضعفه فإنه هنا قد اعتمد في مخالفته لهم في التقسيم والاصطلاح على صنيع النحاة المشهود لهم بالريادة والرسوخ .

وفي هذا يقول بعد تقرير قاعدته البلاغية : " وكان وزان ذلك وزان أن يقال : المفعول على ضربين : مفعول صحيح ، ومشبه بالمفعول ، فيجوز باعتداد المشبه بالمفعول في الجملة ، ثم يفصل بالوصف " [1] .

هذا ... وربما أحس الشيخ بهواجس مجادلة تستنكر إطالته في تفصيل مقرراته البلاغية ، وتتابع براهينه التي يسوقها عليها ، والإكثار من الشواهد ، والإسهاب في تحليلها ، فيقطع على مجادلة السبيل إلى هذا كله فيخاطبه :

" ولعل الملال إن عرض لك ، أو النشاط إن فتر عنك قلت : ما الحاجة إلى كل هذه الإطالة ؟ وإنما يكفي أن يقال : الاستعارة مثل : كذا ، فتعد كلمات ، وتنشد أبيات ، وهكذا يكفينا المؤونة في التشبيه والتمثيل يسير من القول " [2] .

وهنا يرد الشيخ على هذا المجادل مستمداً من ثلاثة أودية علمية ، أوسطها النحو ، بادئاً بالمنطق ، خاتماً بالذرَة ، فيقول منبهاً في حديثه عن الجزء الذي لا يتجزأ مشيراً إلى أن العلماء المسلمين فيه أجلاداً " [3] .

---

(١) الأسرار ٤٠٤ ، ٤٠٥ .
(٢) الأسرار ٢٦٠ .
(٣) الأسرار ٢٦٢ .

" وهكـــذا يقـــول إذا قيل له : الاسم مثل زيد وعمرو اكتفيت ، ولا احتاج إلى وصف ، أو حد يميزه من الفعل والحرف أو حدّ لهما ، إذا عرفتهما عرفت أن ما خالفهما هو الاسم على طريقة الكتاب ... " .

وقـــد حكم على من قال هذا ونظائره بأنه " قد أساء الاختيار وأسرف في دعوى الاستغناء عما هو محتاج إليه إن أراد هذا النوع من العلم " [1]

* * *

[1] الأسرار ٢٦١ .

المبحث الثاني

" النحو " في إيراد أمثلة " البيان "

لإيـــراد الأمثلة والشواهد عند الشيخ الإمام فلسفة خاصة من حيث اختيارها من أوديتها ، وتناولها بالتحليل ، واستنباط الضوابط منها .

ولهذا تعد أمثلة عبد القاهر وشواهده داخلة في صميم منهجه المتميز الذي تبوأ به الإمامة في هذا العلم الشريف (*) .

وإذا كـــان إيراد الأمثلة والشواهد عنده بهذه المثابة فإنه يبين من جانب آخر عن طـــريقة الشـــيخ في ترسيخ منهجه العلمي ، وتثبيت أفكاره فيه عن طريق ضرب الأمثلة ، وسوق الشواهد .

وهـــذا مـــا صـــنعه الشـــيخ حينما أورد مثالين في ثنايا تحليله لما ورد من ضوابط الاستعارة والتمثيل .

فقد أورد قول سالفيه : " النحو في الكلام كالملح في الطعام " حيث فهم منه " أن الكلام لا يستقيم ولا تحصل مدافعه التي هي الدلالات على المقاصد إلا بمراعاة أحكام النحو فـــيه من الإعراب والترتيب الخاص كما لا يجدى الطعام ، ولا تحصل المنفعة المطلوبة منه ، وهي التغذية ، ما لم يصلح بالملح " (١) .

وقد رد الشيخ ذلك التحليل الفاسد الذي فهم هذا التمثيل على " أن القليل من النحو يغني ، وأن الكثير منه يفسد الكلام كما يفسد الملح الطعام إذا كثر فيه منبهاً إلى أن هذا الفهم : " تحريف ، وقول بما لا يتحصل على البحث ؛ معللاً بأنه : " لا يتصور الزيادة والنقصان في جريان أحكام النحو في الكلام " (٢) .

وقد حلل الشيخ هذا بتفصيل مدى تحقق الكمال النحوي في الكلام وأنه لابد وأن يشمل كافة أجزائه ، وأنه لا يتصور خلو جزء من الكلام من سريان أحكام النحو فيه ، كما أنه لا يتخيل خلو جزء من الطعام من سريان الملح فيه .

(*) يدرك هذا كل من كالع أبواب البيان في نهاية الإيجاز ، ت . د / بكرى شيخ ، ط دار العلم للملايين ، والمفتاح ١٥٨ – ١٦٨ ، وشروح التلخيص ٣٠٤/٣ للخطيب ، والسعد ، والسبكي ، والمغربي ، والدسوقي ، . نص دار السرور – بيروت . بدون .

(١) الأسرار ٧١ ، ٧٢ .

(٢) الأسرار ٧٢ .

والشـــيخ قد اتخذ من إيراد هذا المثال وسيلة لشرح مذهبه في اعتبار النحو أساس الإبانـــة ، وأصل الإفصاح ، كاشفاً عن وجوب ضبط هذه الإبانة بضوابطه الشاملة الدقيقة الـــتي تستوعب أجزاء الكلام جميعاً ، ما دق منها وما جلّ ... وإن أي خلل في هذا كله مفسدة للبيان ، وإهدار لقيمة دلالاته .

وقـــد كان يكفي في هذا السياق أن يوضح الشيخ وجه الشبه العقلي الموجود في الشاهد ليقرر كونه تمثيلاً على قاعدته التي ارتضاها في التفرقة بين التشبيه والتمثيل .

إلا إنـــه استرســـل في تفصيل له بنفسه علقة ، وله في تفكيره مكانة ، ضارباً المثل للنحو في الكلام ووجوب تحققه في قليله وكثيره بقوله :

" وإنمـــا وزانـــه في الكلام وزان وقوف لسان الميزان حتى ينبئ عن مساواة ما في إحدى الكفتين ما في الأخرى .

فكما لا يتصور في تلك الصفة زيادة ونقصان حتى يكون كثيرها مذموماً ، وقليلها محمـــوداً ، كـــذلك الحكم في الصفة التي تحصل للكلام بإجرائه على حكم النحو ، ووزنه بميـــزان " .

ومـــن العجيب المعوز إلى توجيه : أن السكاكي بعد أن أطلق على أصحاب هذه الوجهة " ذوو التعنت " ، وعرض وجهتهم عقب عليها بقوله : " وربما أمكن تصحيح قول المتعنتين ، ولكن ليس مما يهمنا الآن " [1].

وقـــد علـــق العلامـــة العصام على تنبيه العلامة السكاكي بإمكان تصحيح "قول المتعنتين " بما أورده عن العلامة الشارح " الشيرازي " من قوله : " فكأنه أراد بكثرة النحو استعمال الوجوه العربية ، والأقوال الضعيفة ، ونحو ذلك مما يفسد به الكلام .

وفـــيه أن اســـتعمال الوجه الغريب بدل الوجه المستفيض لا يعمل النحو كثيراً في الكـــلام ، فكأنه أراد بكثرة النحو إيراد الكلام محتملاً لوجوه مختلفة ، ومحتمل التطبيق على قواعد متباينة ، فيوجب تحير السامع لصيرورة المركب بمنزلة المفردات المشتركة"[2]

---

[1] المفتاح ١٦٢ .

[2] الأطول ١٤٥/٢ ت / عبد الحميد هنداوي ط دار الكتب العلمية بيروت ، ط اولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

ومـــا أورده العلامـــة العصـــام هنا عن الشارح ، وما نظر به ، وما عقب به من احتمالات أخرى صحيحة ... كل ذلك بعيد كل البعد عن " النحو " الذي جعله الشيخ " مدار النظم " ؛ لأنه فيما قصد بتعريفه " النظم " وفيما طبق بتحليله أرقى شواهد البيان قد اصطفي خيرة الأساليب ذات الوجوه الرائقة .

ولم يرد في كتاب الشيخ إطلاق إشارة إلى الوجوه النحوية الغربية أو الملبسة ... ولله دره ... فلا يرد عليه كل ما أورده الشيوخ الثلاثة ، ولا ما ضاهاها .

ثم إن الشيخ الإمام ـــ رضي الله عنه ـــ لم يكتف بما سبق عرضه ، بل ناقش مقولة لأبي بكر الخوارزمي ـــ رحمه الله ـــ من أرجوزة له :-

والبغـــض عنـــدي كثـــرة الإعـــراب

مفنداً احتمالي فهم كلامه ، سواء كانت كثرة الإعراب لكثرة الجمل المعربة مبيناً أن هذا لابد منه ، وأن الجملة الواحدة لا يتصور فيها كثرة ولا قلة .

أم كـــان مقصد أبي بكر من كثرة الإعراب تداخل الجمل ، وتراكبها مما يؤدى إلى التأويلات المتكلفة كما في بيت الفرزدق :-

وما مثله في الناس إلا مملكا أبو أمه حي أبوه يقاربه

منـــبها إلى أن هذا ليس كثرة في الإعراب ، بل هو نقص فيه ، ونقض له : " لأن الإعراب هو أن يعرب المتكلم عما في نفسه ، ويبينه ، ويوضح الغرض ، ويكشف اللبس .

والواضـــع كلامـــه على المجازفة في التقديم والتأخير زائل عن الإعراب ، زائغ عن الصواب ، متعرض للتلبيس والتعمية ، فكيف يكون ذلك كثرة في الإعراب ؟ إنما هو كثرة عناء على من رام أن يرده إلى الإعراب ، لا كثرة الإعراب " [1].

وبعـــد هذا الاستطراد المفصل في شأن شاهد أورده للتمثيل اندفع فيه بحمية المعظم للـــنحو ، الغيور على مكانته ؛ عاد ليقرر قاعدة في فقه التشبيه ، وهي من مسلماته التي نبه إليها رواد النحو ، وهي :

" أن من حق العاقل ألا يتعدى بالتشبيه الجهة المقصودة ، ولا سيما في العقليات " [2]

---

[1] الأسرار ٧٣ .

[2] الأسرار ٧٤ ، وينظر : الكامل للمبرد ٥٤/١ ط دار المعارف ، بدون .

والحاصـــل : أن الشـــيخ لم يقف عند شاهد يمثل هذا الطول إلا وقد وجد في ثنايا تحليله ما أثار شجنه ، وحرك ذوازعه للاستقصاء ، والتحري ، ودفع الشبه ، وسوق البراهين المتتالية ، حتى ينجع بالدواء ، ويحسم الداء .

وفي هـــذا مـــا يكشف أيضاً عن تفشي المقولات الواهمة في زمانه في شأن النحو ، ووظيفته ، وقيمته ، حتى وردت على لسان من شهروا بالأدب وصنعته كأبي بكر الخوارزمي بما يعذر به الشيخ في الاستطراد والإطالة .

* * *

وقـــريب من هذا : ما صاغه عبد القاهر مثالاً على " التمثيل " ذي الوجه العقلي وقـــد قاسه على كلام للجاحظ أورده شاهداً على الاستعارة من الأشياء المشاهدة والمدركة بالحـــواس علـــى الجملـــة للمعاني المعقولة ، مستشهداً عليه من كلام الجاحظ عـــن " علم الكـــلام " :

" وهـــو العبارة على كل صناعة ، والزمام على كل عبارة ، والقسطاس الذي به يستبان نقصان كل شئ ورجحانه ، والراووق الذي به يعرف صفاء كل شئ أو كدره " [١]

وإذا كان كلام الجاحظ يكشف عن أهمية علم " الكلام " عنده ، ولا غرو في هذا من رجل يعد رأس فرقة كلامية [٢] فإن عبد القاهر له وجهة أخرى ، وكان مع إعظامه لأبي عثمان يرى " النحو " أولى بهذا وأجدر ، فقال عقيب الفقرة السابقة :

" وهكذا إذا قيل في النحو " إنه ميزان الكلام ومعياره " وفي هذا ما يجلى عظمة قدر هذا العلم الشريف في نفس الشيخ الذي لم يترك فرصة لإبرازها إلا وانتهزهـــا .

وقـــد شرح الوجه في هذا المثال بقوله : " فهو أخذ شبهاً من شئ هو جسم يحس ويشـــاهد لمعـــنى يعلم ويعقل ، ولا يدخل في الحاسة وذلك أظهر وأبين من أن يحتاج فيه إلى فضل بيان .... " [٣]

---

[١] نص الجاحظ هذا حققه الشيخ شاكر من رسائل الجاحظ ٢٤٤/٤ ، تحقيق / عبد السلام هارون ط دار الجيل بيروت أولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م . وهو كما قال ...

[٢] ينظر : التبصير في الدين للاسفراييني ص ٤٥ ت الشيخ / زاهد الكوثري ط الثقافة الإسلامية ١٣٩٥ هـ .

[٣] الأسرار ٦٧ .

المبحث الثالث

الأسس النحوية في شواهد "البيان"

بعـد اهتمام عبد القاهر بشأن الأسس النحوية في اختيار الشواهد وضرب الأمثلة وجـد للإمـام مواضع اهتمام بالأسس النحوية في تحليل الشواهد البلاغية بما يؤسس فهمه البلاغي على قواعد نحوية لولا اعتبارها لما تحقق الفقه للدلالة البلاغية .

ففي سياق الفرق بين اعتباري " التركيب والتعدد " في بيت بشار :-

كأن مثار النقع فوق رؤوسنا وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه

أكـد الشيخ أن مقصد الشاعر لا يتحقق إلا باعتبار التركيب في التشبيه " بتشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوى كواكبه ، لا تشبيه الليل المتهاوى كواكبه لا تشبيه الليل بالنقع من جانب والسيوف بالكواكب من جانب " .

وهذا الذي وجه به الشيخ فهم البيت حسب تقديره لمقصود الشاعر مؤسس على إعراب نحوي للفظة (أسياف) بما يوجه إلى الفقه البلاغي السديد حيث عد " وأسيافنا " في حكم الصلة للمصدر ، وجارٍ مجرى الاسم الواحد ؛ لئلا يقع في التشبيه تفريق ، ويتوهم أنه كقولنا : " كأن مثار النقع ليل ، وكأن السيوف كواكب " ، ونصب الأسياف لا يمنع من تقديـر الاتصال ، ولا يوجب أن يكون في تقدير الاستئناف ؛ لأن الواو فيها معنى " مع " كقوله :

فإنـي وقيـارًا بـها لغريـب [*]

وهي إذا كانت بمعنى " مع " لم يكن في معطوفها الانقطاع ، وأن يكون الكلام في حكم جملتين [1] .

والشـيخ هنا قد بنى فهم التشبيه المركب على أساس من إعراب نحوي يجعـل " أسيافنا" مفعولاً معه باعتبار الواو للمعية مما يحدث الشبكة ويحقق التمازج بين الأجزاء حتى تتكون منهما صورة تشبيهيه واحدة .

(*) نقله الخطيب نصا في الإيضاح وعلق عليه أصحاب الشروح ٤٢١/٣ .

(1) الأسرار ١٩٥ ، ١٩٦ .

ولو أننا اعتبرنا رفع " أسيافنا " على كون الواو هنا للاستئناف لاستحال الامتزاج وامتنع اعتبار التركيب ، وصار الشاهد من التشبيه المتعدد المفرق ، وهذا مما يفسد البيان ، ويضيع غرض الشاعر .

ولو راجعنا ما ذكره السكاكي ، وشراح التلخيص في تحليل هذا التشبيه لم نجد أثراً لهذا الفهم النحوي الذي بنى عليه الشيخ فقهه البلاغي للبيت [١] .

وكذا لو راجعنا سلف عبد القاهر مما يمكن أن يكون كلامهم ملهماً له في هذا التحليل فإنا لا نجد في كلامهم ما يعد مصدراً له في هذا السياق [٢] .

* * *

كذلك تظهر قيمة الأساس النحوي في تحليل الشيخ لشاهدين مقاربين لما سبق عرضه هما : قول الفرزدق :

والشيب ينهض في الشباب كأنه ... ليل يصيح بجانبيه نهار

وقول ابن المعتز :-

بياض في جوانبه احمرار ... كما احمرت من الخجل الخدود

حيث رأى أن أحد المشبهين قد ذكر في صلة الآخر ، ولم يعطف عليه منبهاً إلى أن الواو إن جاءت في نظائرها كانت واو حال مثل بيت القاضي التنوخي :-

كأنما المريخ والمشتري قدامه ... في شامخ الرفعة

منصرف بالليل عن دعوة قد اسرجت قدامه شمعة

وأنها إذا كانت حالية فهي كالصفة في كونها تابعة ، وفي هذه الحالة لا يمكن لأحد المشبهين أن ينفرد بالذكر ، بل لابد من ذكره في ضمن الأول على أنه من تبعه وحاشيته .

---

(١) ينظر : مفتاح العلوم ١٦٠ ، ١٦٧ ، وشروح التلخيص ٣/٣٦٠ – ٣٦٣ .

(٢) ينظر : الصناعتين لأبي هلال ٢٧٢ ت٠د / مفيد قميحة ط دار الكتب العلمية أولى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م٠

وكـــذلك الحال في بيت بشار : فإن الطرف الآخر لا يمكن فصله فجملة " تماوى كواكـــبه " من الصفة لليل ، وعليه يكون الكواكب مذكورة على سبيل التتبع لليل ، ولو كانت مستبدة بشأنها لقلت : ليل ، وكواكب كما عبر الشيخ [1] .

ثم تابع الشيخ تقريره بتأكيد أن من شواهد التشبيه المركب ما يجيء أشد في الاتصال النحوي حيث تجيء " ما " المصدرية في الطرف الثاني كما في بيت ابن المعتز السابق :

كما احمرت من الخجل الخدود

حـــيث سبك بها الطرف كله في تأويل مصدر ، وهو بهذا يتلاقى مع سبك أجزاء المشبه به ، وقد صارت شيئاً واحداً .

وبعـــد هذا البيان لحقيقة التركيب والسبك في طرفي التشبيه ، وبيان بناء فهمهما على أسس نحوية عاد الشيخ لبيان الوجه الثاني للقاعدة المتمثل في بيت امرئ القيس :-

كأن قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي

أما في طرفي المشبه فإنا وإن رأينا اسماً واحداً وهو لفظ " القلوب " فإن الجمع الذي تفيده الصيغة في المتفق يجري مجرى العطف في المختلف فاجتماع شيئين أو أشياء في لفظة تثنية أو جمع لا يوجب أن أحدهما في حكم التابع للآخر كما يكون ذلك إذا جرى الثاني في صفة الأول أو حاله ، أو ما شابه ذلك .

هذا ... وقد صرح بالعطف في البدل ، وهو المقصود فقال : " رطباً ويابســـاً " [2] .

وهكذا نجد أن أساس التفريق بين طبيعتي " المتعدد والمركب " مبني على توجيهات نحـــوية ، فمـــا جـــاء متصلاً بالتبعية ، أو المعية ، أو المصدرية ، أو الحالية فهو داخل ضمن التركيب ، وما جاء العطف بين أجزائه فهو داخل في المتعدد .

* * *

---

(١) يراجع الأسرار ١٦٩ ــ ١٩٩ ، وقد ورد بيت الفرزدق عند أبي هلال في الصناعتين تحت عنوان عام " بديع التشبيه " دون تعليق خاص ، وكذا عند ابن رشيق ـ معاصر عبد القاهر ـ في العمدة ١ /٢٩١ ت / محي الدين عبد الحميد ط دار الجيل خامسة ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م. ، وكذا تحليل الشيخ لبيت التنوخي لم يفد منه السكاكي ، وإن أفاد المغربي في " المواهب " . ينظر : المفتاح ١٦٠ ، والمواهب ضمن شروح التلخيص ٤٢٣/٣ .

(٢) الأسرار ١٩٩ .

وكعـادة الشيخ في منهجه الفذ حيث يقوده التحليل إلى رصد أنواع ودرجات في شواهده التي يتناولها تمهيداً لاستخلاص الضابط الذي يقصد تحقيقه لمح هذا في بيت :

إنـي وتزيينـي بمدحـي معشراً كمعلـق درأ علـى خزيـر

حيث شبه تزيينه بالمدح من ليس من أهله بتعليق الدر على الخزير ، قصداً إلى مجرد " التعليق " غير معدى إلى " الدر والخزير " .

وهذا الفهم البلاغي قد بناه الشيخ على تحليل مؤسس على نظر نحوي مفصل يذكر فيه أن " الشبه مأخوذ من مجموع المصدر وما في صلته ، ولابد في هذا النحو أن تكون بمعنى " مع " وأمرها فيه أبين ؛ إذ لا يمكن أن يقال : إني كذا ، وإن تزييني كذا ، لأنه ليس معنا شيئان يكون أحدهما خبراً عن ضمير المتكلم في " إني " الذي هو المعطوف ، كما يكون في بيت بشار شيئان يمكن في ظاهر اللفظ أن يجعل أحدهما خبراً عن النفع والآخر عن الأسياف إلى أن تجيء إلى فساده من جهة المعنى .

فأنت في نحو : " إني وتزييني " ملجأ إلى جعل " الواو " بمعنى " مع " من كل وجه حتى لا تقدر على إخراج الكلام إلى صورة تكون فيها الواو عارية من معنى " مع " ويكون تشبيهاً بعد تشبيه "[1] .

والتحليل البلاغي كنه هذا مبني على نظر متأمل في فوارق وجوه الإعراب التي هي في الحقيقة تدسس في جوانية نفس المبين ، ونظر متعمق في طبع اللغة ، وطرائق الإبانة فيها .

ومحور التفرقة والتنوع هنا مبني على دلالة " الواو " وإفادتها " المعية " إفادة قطعية جعلت الفقه البلاغي للشاهد لا يتحمل ما يتحمله بيت بشار من وجوه يفضل بعضها بعضاً .

وإنما جاز هذا في بيت بشار لكون الواو تحتمل أن تكون للمعية وهو الراجح السديد . وأن يكون للعطف ، وهو ما رفضه الشيخ بحس البليغ وإن كان " النحو " لا يرفضه البتة .

* * *

ومن الشواهد التي بني عليها التحليل على أسس نحوية ما أورده الشيخ في عكس التشبيه من قول ذي الرمة :-

---

[1] الأسرار ٢٠٠ ، ٢٠١ وقد نقله الخطيب في الإيضاح ضمن الشروح ٤٠٩/٣ .

وبيض رفعنا بالضحى عن متونهـا سماوة جون كالحباء المقـوض

هجوم عليها نفسه غيـر أنـه متى يزم في عينيه بالشيخ ينهض

حيث حلل الشيخ البيت الأول مبيناً ما فيه تشبيه النعام في حال إثارته عن البيض بالحباء المقوض ، حيث نزعت أطنابه للتحويل ، وهذا فهم بلاغي صرف .

وأمـا مـا بني على أسس نحوية فقوله في تحليل البيت الثاني : " والبيت الثاني من أبـيات " الكتاب " أنشده شاهداً على إعمال " فعول " عمل الفعل ، وذلك قوله " هجوم علـيها نفسـه " فنفسـه منصوب بهجوم على أنه من " هجم " متعدياً نحو " هجم عليها نفسـه " [1] .

فهذا الأساس النحوي في التحليل هو الذي بنى عليه فقهه البلاغي لصورة التشبيه في قـوله : " كأنه أراد أن يصف الظليم في خوفه بأمرين متضادين ، بأن يبالغ في الانكباب علـى البيض فعل من شأنه اللزوم والثبات ، وأن يثيره عن الشيء اليسير نحو أن يقع بصره علـى الشخص من بعد فعل من كان مستوفزاً في مكانه غير مطمئن ، ولا موطن نفسه على السكون " [2] .

ولم يدخل هذا الشاهد وتحليل الشيخ له في شواهد التشبيه في " التلخيص " وما دار حوله من دراسات ومباحث [3] .

هـذا ... وقـد فـرع الشيخ الإمام عن تحليل شاهد ابن المعتز هذا وتظائره استهجانه لشواهد " التعقيد " التي لم يرتب اللفظ فيها الترتيب الذي بمثله تحصل الدلالة على الغـرض ، منبهاً إلى أنه يكثر عند أبي تمام حين يعتسف اللفظ في نحو من التركيب لا يهتدي النحو إلى إصلاحه ، وإعراب في الترتيب يعمى الإعراب في طريقه ، ويضل في تعريفه كقوله

ثانيـة فـي كبد السماء ولم يكن لاثنين ثان إذ هما في الغـار

وقوله :-

يدي ان شاء رهن لم يذق جرعـا من راحيك درى ما الصاب والعسل [4]

---

(١) الأسرار ٢١٨ بتصرف .
(٢) الأسرار ٢١٩ .
(٣) ينظر الشروح ٤٠٧/٣ – ٥٤٦ والمطول ١٨٧/٢ ومابعدها .
(٤) الأسرار ١٤٢ ، ١٤٣ .

فالشـــيخ في هذا الصنيع يقرر أن الترتيب النحوي الصحيح هو الذي تحصل بمثله الدلالة على غرض القائل ، وتتم الإبانة عن مقصوده ، وأن هذا الترتيب إذا تنكب صاحبه المحجـــة الواضحة ، وتعسف في الترتيب اختل التعبير وانطمست دلالته ، واحتجبت هوادى الإبانة ، حتى إن النحو التطبيقي بإجراءاته الإعرابية يخفق في كشف مضامينه ؛ لأنه لم يؤسس على مقتضى النهج العربي في الإبانة والترتيب .

* * *

ومن نماذج تحليلات الشيخ الإمام المبينة على أسس نحوية ما أورده في سياق الموازنة بين شواهد تمثل أنواعاً من ادعاء الحقيقة في المجاز كما في الموازنة بين بيت :

لا تعجبوا من بلى غلالتـــه قد زر ازراره على القمـــــر

وبيت الصابئ :

صح أن الوزير بدر منيـــر إذ توارى كما توارى البـــدور

حيث ذكر الشيخ ألا مجاز في البيت الثاني ، وأن ذكر البدر وتسمية الممدوح به حقيقة ، واحتجاجه صريح لقوله " صح " أنه كذلك .

وهـــذا الفقه السديد يتجلى فيه " أن عبد القاهر يجرى فيه وفقاً لوجهة النظر التي ذكرها ، وحرر فيها ما ينبغي أن يلزم به القائلون بأن زيداً أسد من قبيل الاستعارة ... ثم هو واضح في أنه يصادم ما قاله سعد الدين ورضيه الشريف من أن الأصل هو إمكان وضع المشـــبه مكـــان المشـــبه بـــه ، فإن استقام المعنى كان الكلام استعارة ، وإن لم يستقم كان تشبيهـــاً "[1] .

وأما احتجاج القائل في بيت " قد زر أزراره على القمر " فعلى طريق الفحـــوى .

ثم عاد الشيخ ليحلل ويوازن بما تظهر فيه الأسس النحوية بصورة أجلى لدن بيت أشجع في رثاء الرشيد :

غربت بالمشرق الشمـــــس فقل للعيـــن تدمـــــــع

ما رأينـــا قـــط شمســـا غربت من حيث تطلـــــع

---

(١) التصوير البياني ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، نفسه ٣١٩ وإن كان الشيخ قد أثبت الرواية " على قمر " بالتنكير وما أظنها إلا خطأ طباعياً ؛ إذ على تنكير " قمر " يضيع فقه بلاغة البيت . ، ويراجع الشروح ٦٤/٤ ، ومعاهد التنصيص ١٢٩/٢ ت / محي الدين عبد الحميد عالم الكتب بيروت ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٧م .

حيث نبه الشيخ إلى أن " أشجع " هنا قد بدأ بالتعريف ، ثم ذكر ، فخلط إحدى الطريقتين بالأخرى .

وتتوالى تحليلات الشيخ لنظائر هذه الصور متكئاً على الأسس النحوية في مثل قوله " ويجيء التنكير في القمر والهلال على هذا الحد بحيث لا يفصل فيه الجرم السماوي ، كقول بشار :

أملـي لا تـأتِ في قمـر ... بحديث واتـق الدرعـا
وتوق الطيـب ليلتنـا ... إنـه واشٍ إذا سطعـاً

فهذا بمعنى : لا تأتِ في وقت قد طلع فيه القمر .

ومثله قول عمر بن أبي ربيعة :-

وغاب قمير كنت أرجو غيوبه ... وروح رعيان ونوم سمـر

ظاهره يوهم أنه كقولك : جاءني رجل ، وليس كذلك في الحقيقة ؛ لأن الاسم لا يكون نكرة حتى يعم شيئين وأكثر ، وليس هنا شيئان يعمهما اسم القمر .

وهكذا قول أبي العتاهية :

تسر إذا نظرت إلى هـلال ... وتفصل إذا نظرت إلى الهلال

ليس المنكر غير المعرف على أن للهلال في هذا التنكير فضل تمكن ليس للقمر ألا تـراه قـد جمع في قوله ـ تعالى ـ : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّة) [1] ولم يجمع القمر على هذا الحـد .

ومن لطيف هذا التنكير قول البحتري : -

وبدرين انضياهما بعد ثالـث ... اكلناه بالإيجاف حتى تمحقا [2]

وكـل هـذه الشواهد قام تحليل الشيخ لصورها البيانية على اعتبارات نحوية من ملاحظة التعريف والتنكير حتى انكشفت أسرارها وتبلجت فوارقها .

ومن عجب أن من يراجع كلام البلاغيين لا يجد أثراً لهذا فيما كتبوا ، لا في أبواب البيان ، ولا عند حديثهم عن التعريف والتنكير في فصلي أحوال المسند إليه والمسند .

---

(١) البقرة ١٨٩ .
(٢) الأسرار ٣١٠ ـ ٣١٣ .

ولعل هذا من المباحث التي لم تدخل ضمن تلخيص الرازي لبلاغة الشيخ الإمام في " نهاية الإيجاز " فاقتدى به صاحب المفتاح ، وائتم بهما شيوخ مدرسته " [٣] .

• • •

[٣] ينظر : نهاية الإيجاز ١٨٨ ـ ٢٣٠ ، والمفتاح ١٥٧ ـ ١٦٧ ، والشروح ٢٩١/٣ ، وما بعدها .

المبحث الرابع

الأسس النحوية في تحديد أقسام " البيان "

يظن كثير من الدارسين أن التقسيم من ولائد المنهج العقلي الذي بدأه الفخر الرازي ، وتممه السكاكي ، ووصل في مدرسته إلى الغاية التي قيل عنها إنها انتهت بالبلاغة العربية إلى الجفاف والتحجر " [١] .

والتحقيق أن التقسيم قد بدت كثير من ملامحه في كتابي عبد القاهر إذ هو ضرورة من ضرورات ضبط المنهج ، وحصر ما يندرج تحت عمومه ، ولا يستغني باحث في أي علم عن التقسيم والتصنيف في تبيان ملامح العلم ، ومسالكه ، وشعوبه ، وها هو شيخ البلاغة يقرر هذا بقوله : " لوضع القوانين ، وبيان التقسيم في كل شئ ، وتمينة العبارة في الفروق فائدة لا ينكرها المميز ، ولا يخفي أن ذلك أتم للغرض ، وأشفي للنفس " [٢] .

ويجب التنبيه إلى الفارق بين منهجي التقسيم عند الشيخ وخلفه حيث انبثقت تقسيمات الشيخ من تتبع الشواهد ولمح ما بينها من فروق ولطائف على حين جاءت تقسيمات خلفه مبنية على النظر العقلي المجرد ، ثم محاولة تلمس الشواهد ، فإن لم توجد وضعت لها الأمثلة المصطنعة [٣] .

هذا وكثيراً ما كان رصد الفوارق بين الشواهد عند الشيخ مبنياً على أسس نحوية قام على فحها التحليل ، كما في تقسيم الاستعارة حيث يقول :

" اعلم أن كل لفظة دخلتها الاستعارة المفيدة فإنها لا تخلو من أن تكون اسماً أو فعلاً ... فإذا كانت اسماً يقع مستعاراً على قسمين :

احدهما : أن تنقله عن مسماه الأصلي إلى شئ آخر ثابت معلوم ، فتجريه عليه وتجعله متناولاً تناول الصفة مثلاً للموصوف ، وذلك قولك : رأيت أسداً ، وأنت تعني رجلاً شجاعاً ...

---

(١) ينظر : البيان العربي د / بدوي طبانة ٢٠٠ ط الأنجلو المصرية ثانية ١٣٧٧هـ-١٩٥٨م

(٢) الأسرار ١٥٧ .

(٣) ينظر : التصوير البياني ١٩٨ ، د / محمد أبو موسى ط وهبة ، الثانية ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م .

والـــثاني : أن يؤخذ الاسم على حقيقة ، ويوضع موضعاً لايبين فيه شئ يشار إليه فـــيقال : هذا هو المراد بالاسم والذي استعير له وجعل خليفة لاسمه الأصلي ونائباً منابه ، ومثاله قول لبيد :-

وغداة ريح قد كشفت وقـــرة إذا أصبحت بيد الشمال زمامها [1]

فقـــد أقام الشيخ تقسيمه للاستعارة ـــ هنا ـــ على أساس نحوي ، وهو مجيؤها في ثوب الاسمية أو الفعلية مقرراً أن الاستعارة الجانبية على الاسمية تأتي نوعين : أولاهما : حيث يكون الوصف الجامع موجوداً في الاسم الذي استعير كالأسد مثلاً ، وثانيهما : حيث يكون الوصف الجامع ليس موجوداً في المستعار " يد الشمال " ولكنه صفة تكسبها اليد صاحبها ، وتحصل له بها وهي التصرف على وجه مخصوص " [2] .

ثم ربط الشيخ الاستعارة في الفعل بأصل نحوي فارقاً بينهما وبين الجانبية في الاسم حيث قرر " أن الفعل لا يتصور فيه أن يتناول ذات شئ كما يتصور في الاسم ، ولكن شأن الفعـــل أن يثـــبت المعنى الذي اشتق منه للشئ في الزمان الذي تدل عليه ... فإنه يثبت باستعارته له وصفاً هو شبيه بالمعنى الذي ذلك الفعل مشتق منه " [3] .

وعليه تكون الاستعارة في الفعل تبعاً للمصدر ؛ فلذا سميت تبعية كما اصطلح عليها خلفه في ضوء ما قرر .

وقد عاد الشيخ ـــ بعد هذا ـــ إلى الاستعارة في الفعل لينظر فيها نظرات أخرى في ضوء قواعد نحوية فقال :

" ومـــا تجب مراعاته أن الفعل يكون استعارة من جهة فاعله الذي رفع به ، مثل نطقت حاله بكذا ، ويكون أخرى استعارة من جهة مفعوله ، وذلك نحو قول ابن المعتز:

جمع الحق لنا في إمام قتل البخل وأحيا السماحا

و " قتل " و " أحيا " إنما صارا مستعارين بأن عديا إلى البخل والسماح ، ولو قال " قتل الأعداء وأحيى " لم يكن " قتل " استعارة بوجه ، ولم يكن " أحيى " استعارة على هذا الوجه " [4] .

---

(1) الأسرار ٤٤ ، ٤٥ .
(2) الأسرار ٥٠ ، ٥١ .
(3) الأسرار : ٥٠ .
(4) الأسرار ٥٣ بتصرف .

وقـــد نـــبه الشيخ إلى أن الاستعارة قد تكون من جهة المفعولين جميعاً كما في قول الذهلول بن كعب العنبري :

واقرى الهموم الطارقات حزامه إذا كثرت للطارقات الوساوس

وقد تكون الاستعارة من جهة أحد المفعولين دون الآخر كما في قول القطامي

نقربهم لمذيعات نقد بمـــــا ما كان خاط عليهم كـــل زراد

وقد ورد هذا لدى أبي يعقوب ــ رحمه الله ــ ولكنه في معرض الحديث عن القرينة فقـــال : " واعلم أن مدار قرينة الاستعارة التبعية في الأفعال وما يتصل بها على نسبتها إلى الفاعل كقولهم : نطقت الحال ، أو إلى المفعول الأول كقول ابن المعتز :

قتل البخل واحيا السماحة

أو إلى الثاني المنصوب كقول آخر :ـ

صبحنا الخزرجية مرهفات

وكقول الآخر : تقربهم لمذيعات

أو إلى المجرور كقوله ــ تعالى ــ : (فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ) [١]

أو إلى الجميع كقوله :ـ

تقرى الرياح رياض الحزن مزهرة إذا سرى النوم في الأجفان إيقاظاً [٢]

وهـــو كما ترى نسخ لما قرر الشيخ دون زيادة أو تحليل اللهم إلا نقله من مبحث تعداد صور ورود الاستعارة إلى الحديث عن القرينة وما فيها من تحديد مسار المجاز .

* * *

وقد عاد الشيخ مرة أخرى إلى مراعاة الأسس النحوية في تقسيم الاستعارة ناظراً إلى مجيئها اسماً أو فعلاً ، موضحاً أن الاستعارة إذا كانت اسماً فإما أن تكون اسم جنس ، أو صفة ... " فإذا كانت اسم جنس فإنك تراه في أكثر الأحوال التي تنقل فيها محتملاً متكفنا بـــين أن يكون للأصل ، وبين أن يكون للفرع الذي من شأنه أن ينقل إليه ... وإن كان فعـــلاً أو صـــفة كـــان فيهما هذا الاحتمال في بعض الأحوال ، وذلك إذا أسندت الفعل

---

(١) آل عمران ٢١ .

(٢) المفتاح ١٨١ .

وأجريت الصفة على اسم مبهم يقع على ما يكون أصلاً في تلك الصفة ، وذلك الفعل وما يكون فرعاً فيهما نحو أن تقول : أنار لي شئ ، وهذا شئ منير فهذا الكلام يحتمل أن يكون " أنار " و " منير " فيه واقعين على الحقيقة ، وأن يكونا واقعين على المجاز " .

ثم خـــتم الشيخ هذا التقسيم بخلاصة تمثل ضابطاً محكماً بقوله : " والمثل لا يوجب شـــيئاً من هذه الأحكام ، فلا هو يقتضي تردد اللفظين احتمال شيئين ، ولا أن يدعى معناه للشئ ، ولكنه لم يدع اللفظ مستقراً على أصله " [١] .

وهذه النظرة المعتمدة على أنماط البناء النحوي ليس لها اصول يمكن أن تنسب إليها في كلام سابقيه ، يتجلى هذا لمن يطالع كلامهم عن الاستعارة ، وقد تحدث عنها من سلف الإمام عدة من جلتهم " [٢] .

وفي الـــوقت ذاته لم تمتد في الدراسات الآخذة عن عبد القاهر ، بل اكتفوا فيها بما اقتبســـوه من حديثه عن " الأصيلة " الجائية في اسم الجنس ، و " التبعية " الجائية في الفعل والمشتقات [٣] .

وهـــذه التفرقة الواضحة المبنية على أسس نحوية فاصلة لحظها الشيخ وهو في إطار الشـــواهد ودلالات تعبيراتها ، دون الخروج إلى دوائر أبعد من محيطها ، ولكن الخالفين قد أوغلوا في تعمق فلسفة هذا التقسيم بدءاً من السكاكي حتى آخر من دار حول التلخيص من الشراح .

" وقـــد اخـــتلط البحث البلاغي في هذه المسألة بالبحوث اللغوية والأصولية التي ترشد إلى دقة القوم في تحرير الفكرة ، وتحديد المفهومات تحديداً بلغ الغاية .

---

(١) الأسرار ٢٤١ .

(٢) ينظر : كلام ابن المعتز في البديع ٣ ـ ٢٤ ت/ كراتشقوفسكي ، ط دار المسيرة ، ثالثة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ، ونقد الشعر لقدامة ١٧٤ ـ ١٧٧ ، ت د / خفاجي ، ط الكليات الأزهرية ، أولى ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨ م ، والنكت في إعجاز القرآن للرماني ضمن ثلاث رسائل ت ٠ د / خلف الله ، د / سلام ، ط دار المعارف ، والصناعتين لأبي هلال ٢٩٥ ـ ٣٣٨ ، ت٠د / مفيد قميحة ، ط دار الكتب العلمية ، أولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م٠

(٣) ينظر : نهاية الإيجاز ٢٤٤ ، والمفتاح ١٧٩ ، ١٨٠ ، والتلخيص وشروحه ١٠٨/٤ وما بعدها ، وتقرير الانبابي على تجريد البنان على مختصر السعد ٢٠٧/٤ وما بعدها ط السعادة ١٣٣١هـ .

وقد شق ابن السبكي ، وكذلك المغربي والدسوقي والسيد الشريف ، وغيرهم من المتعلمين على أنفسهم وعلى قرائهم في دراسة هذه المسألة ، وبيان أنها لا تنهض علة في اعتبار الاستعارة نبعية في الفعل والمشتقات ... [1] .

وأقرر أن الصور النحوية التي أوردها الشيخ بياناً لتنوع ورود الاستعارة في أجزاء الجملة النحوية مما يحتاج إلى وقفات متعمقة تهتدي إلى سر استيقافها للشيخ ، والبحث عن الربط بين مواقع التجوز في الجملة مع مقاصد القائلين التي هي كعبة التحليل الذي بنى الشيخ على تأمله تقسيماته السالفة .

ويمكن لمن يريد اقتحام هذا الميدان أن يستضيء بما رصده شيخي العلامة د / محمدجلال الذهبي ـ رضي الله عنه ـ في كتابه سمات البلاغة عند الشيخ عبد القاهر[2]

* * *

ومما بنى الشيخ فيه التقسيم وتعداد الصور على أسس نحوية حديثه عن التشبيه المفيد ، وما يرد عليه من أنماط " مثل تقييده بالمفعول قولهم : أخذ القوس باريها ، وبما يجرى مجرى المفعول من الجار والمجرور نحو قولهم : الرقم في الماء ، وهو كمن يخط في الماء .

وكذلك الحال كقولهم : كالحادي وليس له بعير ، فقولك وليس له بعير جملة من الحال ، وقد احتاج الشبه بها ، لأنه مأخوذ ما بين المعنى الذي هو الحدو ، وبين هذه الحال كما كان مأخوذاً بين الرقم والماء ، وما بين الفتل والذروة والغارب " .

وقد عاد الشيخ بعد هذا إلى ذكر القسم الثاني الذي يحتاج إلى مفعول ، وإلى الجار مع المجرور ، كقولك : " وهل يجمع السيفان في غمد ... ألا ترى أن الجمع فيه لا يغني بتعديه إلى السيفين حتى يشترط كونه جمعا لهما في الغمد ؟ فمجموع ذلك كله الغرض" .

ثم عاد الشيخ ليرتب على ما سبق ما يظهر فيه بناء التقسيم على الأسس النحوية قائلاً : ـ

---

(١) التصوير البياني ٢٣٢ ط ٥ .

(٢) سمات البلاغة عند الشيخ عبد القاهر ٣٣/٢ ومابعدها ط الأمانة القاهرة ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م

" فإذا ثبت هذا ظهر منه أنه لابد لك في هذا الضرب من الشبه من جملة صريحة أو حكم الجملة ، فالجملة الصريحة قولك : " أخذ القوس باريها " وحكم الجملة أن تقول : هذا منك كالرقم في الماء ، والقبض على الماء ، فتأتي بالمصدر ، أو تقول : كالرقم في الماء ، والقابض على الماء ، فتأتي باسم الفاعل ، وذلك أن المصدر واسم الفاعل ليس بجملتين صريحاً ، ولكن حكم الجملة قائم فيهما ، وهو أنك أعملتها عمل الفعل ، ألا ترى أنك عديتهما على حسب ما تعدى الفعل ؟ ثم يختتم الشيخ هذا التقسيم بقوله : " وخصائص هذا النوع من التمثيل أكثر من أن تضبط " [١] .

ومما بنى الشيخ فيه التقسيم على أسس نحوية حديثة عن الجملة الآتية بعد المشبه به حيث قرر أنها لم تخل من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون المشبه به معبرا عنه بلفظ موصول ، وتكون الجملة صلة كقولك : أنت الذي من شأنه كيت وكيت ، كقوله ـ تعالى ـ : (مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ) [٢] .

والثاني : أن يكون المشبه به نكرة تقع الجملة صفة له كقولنا : أنت كرجل من أمره كذا وكذا ، وقال النبي – صلى الله عليه وسلم – : (الناس كإبل مائة لا تجد فيها راحلة) [٣] وأشباه ذلك .

والثالث : أن تجيء الجملة مبتدأة وذلك إذا كان المشبه به معرفة ولم يكن هناك " الذي " كقوله ـ تعالى ـ : (كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتاً) [٤] . . . " [٥] .

وقد كان نظر الشيخ في هذا التقسيم منصبا على طبيعة الجمل المعنية للمشبه به راصدا هذه الثلاثة ، مشيرا إلى أن طبيعتها مما يدخل ضمن فقد دلالة التشبيه ، بناء على الفوارق الموجودة بين جملة الموصول وجملة الصلة ، والجملة المستأنفة .

---

[١] الأسرار ١٠٦ ـ ١٠٨ .
[٢] سورة البقرة الآية ١٧ .
[٣] جزء من حديث رواه البخاري في صحيحه باب " دفع الأمانة " ط دار الشعب للملايين بدون .
[٤] سورة العنكبوت الآية ٤١ .
[٥] الأسرار ١١٤ .

ولا يـــرتاب دارس في أن طبـــيعة هذه الجمل ، وشـــدة علاقاتها بالمشبه به الذي يســـبقها تغاير ، وتفاوز ، وتضيف إلى كنه المشبه به من الدلالات ما يعود إلى جملة التشبيه وحقيقته .

ومراجعة كلام المتأخرين تثبت أنهم لم يقفوا عند هذا إطلاقا مع أنه مما يحتاج إلى نظر ورصد شواهد ، وتحليلها ، ورصد فوارقها ، حتى يمكن استنباط ما يشبه أن يكون ضوابط عامة تنهض بتكملة ما أشار إليه الشيخ الجليل ـــ رحمه الله ـــ .

فقـــط ... اكتفوا بما تمم به الخطيب كلامه من وجوب مراعاة العناصر كلها في تحليل التشبيه المركب في آية :(إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ ...) [1]

فقـــال : " ومن تمام القول في هذه الآية ونحوها أن الجملة إذا وقعت في جانب المشبه تكون على وجوه ... " .

ثم أورد كلام عبد القاهر السابق وشواهده وأمثلته دون تعليق أو تحليل ... ولك يضف شراح التلخيص شيئا إلى صنيعه هذا .... [2] .

• • •

---

[1] يونس ٢٤ .

[2] ينظر : الإيضاح على هامش الشروح ٤٥٧/٣ .

المبحث الخامس

الأسس النحوية في استنباط قواعد " البيان "

كـــان الشـــيخ عبد القاهر من أبرز الأئمة الذين نبهوا إلى أهمية وضع القواعد ، وتأسيس الضوابط ... وفي هذا السياق يقرر أن " لوضع القوانين ، وبيان التقسيم في كل شـــئ ، وتهيـــئة العبارة في الفروق فائدة لا يذكرها المميز ، ولا يخفي أن ذلك أتم للغرض ، وأشفي للنفس " .[١]

وقـــد طبق الإمام هذا ، وعنى به عناية جعلت كثيراً من أهل العلم يعدونه واضع علم البلاغة .[٢]

ومـــع كون هذا التقرير لم يخالف فيه ذو اعتبار إلا إنهم تفاوتت مداركهم في رصد مصادر بلاغة الشيخ ، وروافد ضوابطه التي قعدها ، ولمح الأسس التي بنى عليهـــا .

وإذا كان كثير من الدارسين قد رصد كلام الشيخ في تقعيد " علم المعاني " وأبرزوا الأســـس النحوية فيه ، حتى إنهم ليردون تشقيقات المتأخرين لعلم المعاني إلى أصل من كلام عبد القاهر لا يتجاوز فقرة أو فقرتين سداها ولحمتها نحو خالص [٣]فإنهم مع ذلك لم يلحظوا بناء عبد القاهر العديد من قواعده في علم البيان على أسس نحوية .[٤]

والمـــتأمل صـــنيع عـــبد القاهر في ضبط قواعد التشبيه ، والتمثيل ، والمجاز ، والاستعارة ، والكناية يقف عند مواضع عديدة يتجلى فيها اتكاؤه على أسس نحوية صريحة ، بل وأساسية في بناء القاعدة .

وأبادر فأقرر أن هذا الاعتماد وإن كان لا يكثر كثرته في وضع قواعد علم المعاني إلا إنـــه لا يســـوغ إغفالـــه ؛ إذ في إغفاله طمس لجزء من أصول هذا العلم الذي كثرت الدعاوى والافتراءات في تأصيله .

---

(١) الأسرار ١٥٧ .

(٢) ينظر كلام الشيخ رشيد في تقديم الأسرار ١٣ ، ونقله عن صاحب الطراز من ط الشيخ رشيد رضا ، ويراجع كلام د / بدوى طبانة في البيان العربي ١١٧ وما بعدها ، ١٣٢ ، ١٣٣ ط مكتبة الأنجلو المصرية ، ثانية ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م .

(٣) ينظر البلاغة تطور وتاريخ د / شوقي ضيف ١٦٨ ، ١٦٩ ط دار المعارف ، وأثر النحاة في البحث البلاغي ٢٨٢ وما بعدها ط نهضة مصر ١٩٧٥م .

(٤) ينظر : البلاغة تطور وتاريخ ٢١٨ ، وأثر النحاة ٣٩٠ .

ويجـدر التنبيه هنا إلى أن للشيخ أكثر من طريقة في رصد القواعد ، إذ إنه أحيانا يعـرض الشـواهد ، ثم يحللـها ، ثم يستنبط منها القاعدة كما في الموضع الأول ، وأحياناً يستفتح كلامه بعرض موجز للقاعدة ، ثم يتبعها بالشواهد والأمثلة المعقبة بالتحليل .

والـنموذج الذي معنا من النوع الثاني حيث يقول الشيخ : " إن التشبيه إذا كان صـريحا " بالكاف ومثل " كان الأعرف الأشهر في المشبه به أن يكون معرفة كقولك : هو كالأسـد وهـو كالشمس ، وهو كالبحر ، وكليث العرين ، وكالصبح ، وكالنجم ، وما شـاكل ذلـك ، ولا يكـاد يجئ نكرة يرتضى نحو : هو كأسد ، وكبحر ، وكغيث إلا أن يخصص بصفة نحو : كبحر زاخر .

فإذا جعلت الاسم المجرور بالكاف معربا بالإعراب الذي يستحقه الخبر من الرفع أو النصـب كان كلا الأمرين ـ التعريف والتنكير ـ فيه حسنا جميلا ـ تقول : زيد الأسد ، والشمس ، والبحر ، وزيد أسد ، وشمس ، وبدر ، وبحر " [1] .

وقد بنى الشيخ على هذا الضابط قاعدتين بلاغيتين حسم بهما كثيرا من الخلاف في تحديد الفارق ما بين التشبيه والاستعارة ونطاق كل منهما :

فأما الأولى : فهي ضبط حذف أداة التشبيه بين الجواز والمنع حيث قرر الشيخ أن التشـبيهات التي لا يمكن تحويلها استعارة لعدم قصد وجه الشبه المشهور من المشبهات بها ، يجـوز فيها حذف الكاف بشرط تقدير " مثل " مضافاً محذوفاً فتقول : " فإنك " مثل" الليل الذي هو مدركي ، (الناس " مثل " إبل مائة) .

أما التشبيهات التي يجوز تحويلها استعارة مثل : زيد كالأسد فإن حذف الأداة هنا لا يشـترط فـيه تقديـر " مـثل " مضافاً ؛ لأن قصد المبالغة فيه مقصود ، وهي مقصد الاستعـارة [2] .

وأمـا القاعدة الثانية : فإنها تلك التي بنى صدرها على أساس نحوي صرف ، جهر الشيخ بأنه " مشكل " ولا يمكن القطع فيه بحكم على التفصيل " مما حدا بالشيخ الملهم أن يـتمم هذا بذكر عجز القاعدة من كون " الشبه إذا كان وصفا معروفا في الشئ قد جرى العـرف بأنـه شبه من أجله به ، وتعورف كونه أصلا فيه يقاس عليه ، كالنور الحسن في الشـمس ... فاستعارة الاسم للشئ على معنى ذلك الشبه تجئ سهلة منقادة ... ولو

---

[1] الأسرار ٢٤٦ ، ٢٤٧ .

[2] ينظر : الأسرار ٢٤٧ ، ٢٤٩ .

أنــك أردت مــن الشمس الاستدارة لم يجز أن تدل عليه بالاستعارة ، ولكن إن أردقا من الفلــك جــاز ، فإن قصدقا من الكرة كان أبين ؛ لأن الاستدارة من الكرة أشهر وصف فيهـــا .

ومتى صلحت الاستعارة في شئ فالمبالغة فيه أصلح وطريقها أوضح ، ولسان الحال فيه أفصح [١] .

* * *

ومــن الضــوابط المستخلصة من الشواهد المحللة تقعيد الشيخ لكون " التمثيل لا يحصل إلا من جملة من الكلام صريحة أو حكمية ، وذلك في قوله : " فإذا ثبت هذا ظهر منه أن لابــد لك في هذا الضرب من الشبه من جملة صريحة أو حكم الجملة ، فالجملة الصريحة قــولك : أخذ القوس باريها ، وحكم الجملة أن تقول : هذا منك كالرقم في الماء والقبض علــى الماء ، فتأتي بالمصدر ، أو تقول : كالرقم في الماء ، وكالقابض على الماء ، فتأتي باسم الفاعل ، وذلك أن المصدر واسم الفاعل ليس بجملتين صريحا ، ولكن حكم الجملة فيهما ، وهو أنك أعملتها عمل الفعل ، ألا ترى أنك عديتها على حسب ما تعدى الفعل ؟ " [٢] .

والشــواهد السابقة على هذه القاعدة المستخلصة منها تتمثل في قول الشيخ : " واعلــم أن هذا الشبه [أي : المأخوذ مما بين شيئين فأكثر] حكمه واحد سواء أخذته من الفعــل والمفعول الصريح ، أو ما يجرى مجرى المفعول ، فالمفعول كالقوس في قولك : أخذ القوس باريها .

ومــا يجري مجرى المفعول : الجار والمجرور كقولك : الرقم في الماء وهو كمن يخط في الماء ، وكذلك الحال كقولهم : كالحادى وليس له بعير ، وقد تجد بك حاجة إلى المفعول وإلى الجــار والمجــرور كقولك : هل يجمع السيفان في غمد ، وقولهم : كمبتغى الصيد في عريسة الأسد ... " . [٣]

---

[١] ينظر : الأسرار ٢٤٧ ، ٢٤٩ ، وتراجع نظائر أخرى ٣٢٠ ـ ٣٣٦ .
[٢] الأسرار ١٠٨ .
[٣] الأسرار ١٠٧ ، ١٠٨ .

وهـــذه الشواهد والأمثلة تكشف عن اتكاء الشيخ ـــ في استخلاص قاعدته منها ـــ على الأسس النحوية ، إذ إن مراعاة أكثر من عنصر في اعتبار وجه الشبه قد لحظه الشيخ في ضوء تنوع الروابط النحوية بين الفعل ومتعلقاته من مفعول ، وجار ومجرور ، وحال ... كما لحظه في ضوء إعمال المصدر واسم الفاعل عمل الفعل في الطائفة الأولى .

هذه القاعدة التي ابتها الشيخ قد صارت أساس التفرقة بين التشبيه والتمثيل عند السكاكي بتطابق تام [١] وعند الخطيب في اعتباره التركيب فقط [٢] .

وأخـــيراً : أود التنبيه إلى أنه إذا نظر إلى هذا الأنموذج من التقعيد على أنه يدخل تحت المبحث الرابع " التقسيم " فلا ضير ؛ إذ إن الفصل بينهما اعتباري استعانة على تنظيم البحث ، ولا يقصد به القطع الحاد .

* * *

وتحقـــيق قاعـــدة الفرق بين التشبيه المؤكد والاستعارة أداره الشيخ حول مثالين مشهورين من قولهم : عنت لنا ظبية ، وزيد أسد .

وقـــد لخص الشيخ القاعدة عقيب تحليل المثالين السالفين : " اعلم أن الوجه الذي يقتضيه القياس ، وعليه يدل كلام القاضي في الوساطة ألا تطلق الاستعارة على نحو قولنا : زيـــد أســـد ، وهند بدر ، ولكن تقول : هو تشبيه ... وتقول في الأول : إنه استعارة لا تتوقف فيه ، ولا تتحاش البتة [٣] .

ثم أورد الشـــيخ شبهة ربما تعرض لتلميذه مفندا لها بما هو مؤسس على لمح دلالة التنكير على الجنسية ، ومدى إفادتها في تحليل الصورتين .

قـــال ـــ رحمـــه الله ـــ : " فإن قلت : فكذلك فقل في قولك : زيد أسد إن أراد تشبيهه بالأسد فأجرى اسمه عليه ، ألا ترى أنك ذكرته بلفظ التنكير فقلت : زيد أسد كما تقـــول : زيـــد واحد من الأسود ، فما الفرق بين الحالين ، وقد جرى الاسم في كل واحد منهما على المشبه ؟ .

---

(١) ينظر : المفتاح ١٦٤ .
(٢) ينظر : الإيضاح ٤٣٢/٣ .
(٣) الأسرار ٣٢١ ، ٣٢٢ .

فالجواب أن الفرق بين وهو أنك عزلت في القسم الأول الاسم الأصلي عنه واطرحته ، وجعلته كأنه ليس هو باسم له ، وجعلت الثاني هو الواقع عليه والمتناول له ، فصار قصدك التشبيه أمرا مطويا في نفسك مكنونا في ضميرك ، وصار في ظاهر الحال وصورة الكلام ونصبته كأنه الشئ الذي وضع له الاسم في اللغة وتصور — إن تعلقه الوهم كذلك — .

وليس كذلك القسم الثاني ، لأنك قد صرحت فيه بذكر المشبه ، وذكرك له صريحا يأبى أن تتوهم كونه من جنس المشبه به " [1] .

وقد عاد الشيخ مرة أخرى ليحقق الفرق بين الصورتين متكئا على الفقه المتعمق في المعاني الأصلية في جذور الوضع النحوي فقال — رحمه الله — " وههنا فصل آخر من طريق موضوع الكلام يبين وجوب الفرق بين القسمين :

وهو أن الحالة التي يختلف في الاسم إذا وقع عليها : أيسمى استعارة أم لا يسمى ؟ هي الحالة التي يكون الاسم فيها خبر مبتدأ ، أو منزلا منزلته ... والاسم إذا وقع في هذه المواضع فأنت واضع كلامك لإثبات معناه " [2] .

وقد فسر الشيخ هذا بأننا إذا قلنا : زيد أسد ، ورأيته أسدا فقد جعلنا اسم المشبه به خبراً له ، إما لإثبات وصف هو مشتق منه لذلك الشئ كالانطلاق في قولك : زيد منطلق أو إثبات جنسية هو موضوع لها كقولك : هذا رجل .

فإذا امتنع في قولنا زيد أسد أن تثبت الجنسية لزيد على الحقيقة لأنه لا يعقل مفارقته للإنسانية ودخوله في الأسدية ، كان المقصود إثبات شبه من الجنس له ، وعليه يتعين تسميته تشبيهاً ، إذا كان إنما جاء ليفيده ويوجبه [3] .

وأما الحالة الأخرى التي تعين فيها إطلاق مصطلح الاستعارة من غير خلاف " فهي حالة إذا وقع الاسم فيها لم يكن الاسم مجتلبا لإثبات معناه للشيء ، ولا الكلام موضوعاً لذلك ، لأنه هذا حكم لا يكون إلا إذا كان الاسم في منزلة الخبر من المبتدأ ، فأما إذا لم يكن كذلك وكان مبتدأ بنفسه ، أو فاعلا ، أو مفعولاً ، أو مضافاً إليه فأنت واضع كلامك لإثبات أمر آخر غير ما هو معنى الاسم " .

---

(١) الأسرار ٣٢٥ ، ٣٢٦ .
(٢) الأسرار ٣٢٢ . بتصرف .
(٣) الأسرار ٣٢٧ .

وقد تجلى هذا الفهم البلاغي الدقيق في ضوء مقررات وشواهد نحوية بعد تحليلها في قول الشيخ : " إنك إذا قلت جاءني أسد ، ورأيت أسداً ، ومررت بأسد فقد وضعت الكلام لإثبات المجيء واقعاً من الأسد ، والرؤية والمرور واقعين منك عليه ، وكذلك إن قلت : الأسد مقبل ، فالكلام موضوع لإثبات الإقبال للأسد ، لا لإثبات معنى الأسد .

وإذا كان الأمر كذلك ثم قلت : عنت لنا ظبية ، وهززت سيفاً صارماً على الأعداء ، وأنت تعني بالظبية امرأة ، وبالسيف رجلاً ، لم يكن ذكرك للاسمين في كلامك هذا لإثبات الشبه المقصود الآن .

وكيف يتصور أن يقصد إلى إثبات الشبه منهما بشيء وأنت لم تذكر قبلهما شيئاً ينصرف إثبات الشبه إليه ، وإنما تثبت الشبه من طريق الرجوع إلى الحال ،والبحث عن خبئ في نفس المتكلم " [1]

ثم عاد الشيخ ليستنبط القاعدة العامة لهذا المبحث ، فقال : " وإذا كان كذلك بان أن الاسم في قولك : زيد أسد مقصود به إيقاع الشبه في الحال وإيجابه ، واما في قولك : عنت لنا ظبية ، وسللت سيفا على العدو ، فوضع الاسم هكذا انتهازا واقتضابا على المقصود ، وادعاء أنه من الجنس الذي وضع له الاسم في أصل اللغة " [2] .

وقوله : " في أصل اللغة " تصريح بأن اتكاء الشيخ في فقه كنه الصور والأساليب على الأسس النحوية لا يقف عند ظواهر الإعراب ، ولا قشرة القواعد ، وإنما رمق أصولها ، واستصفي لبها ، بل تغلغل عند منابعها ومنابتها في " أصل اللغة " فانكشفت له من حقائقها ودقائقها ما بنى عليه هذه التحليلات الشفيفة ، والاستنباطات اللطيفة ، والتقعيدات التي لم يفرق عنها إلا لبصيرة عبد القاهر دونما سواه من أئمة هذا العلم الشريف ..

وإلا ... فإن هذه مسائل من البلاغة قد اضطربت حولها الخلافات واشتجرت في مجالها الآراء ، وكثر فيها الخلط والاضطراب قرونا من الزمان قبل عبد القاهر ...

ومعظم هؤلاء المختلفين كانت معارفهم النحوية لا تقل عن معارف عبد القاهر ، بل إن منهم من كان " أثرى " من عبد القاهر في ميدان النحو ، ولكن الذي بان به منهم هو أنه رجع بالنحو إلى أصل اللغة ، ووقف كثيراً عند مقاصد أوائل المتكلمين بالعربية ، يتأمل

---

[1] الأسرار ٣٢٧ .
[2] السابق ٣٢٧ .

وحـــي كلامهم ، ويستلهم ولائد سلائقهم ، ناظرا بعينه الأخرى إلى مصطلحات النحاة من الرواد ، وقد فهم منها أنها وصف دقيق لا يقل في عبقريته ونفاذه عن عبقرية واضعي العربية وناحتي بنائها الأول .

أقول : حين هدى عبد القاهر ببصيرته النافذة إلى الأصول التي انبعثت منها صنعة الأساليب ، وصنعة المصطلحات استضاء بهدى الثانية إلى فقه دلالات الأولى مفرقا بينهما في علم البلاغة معتمدا على التفرقة بينهما في علم النحو ... [1] .

* * *

ومن المواضع التي بنى فيها الشيخ قواعده البلاغية على أسس نحوية : متابعته تحقيق مـــا يجوز تسميته استعارة وما لا يجوز ... وذلك في قوله : " وقد تكون في الصفات التي تجيء في هذا النحو ، والصلات التي توصل بها ما يخل به تقدير حرف التشبيه " [2] .

وقد استشهد الشيخ لهذا بقول البحتري :-

وبدر أضاء الأرض شرقا ومغربا وموضع رحلي منه أسود مظلم

" فالشاعر هنا يجعل البدر المعروف في السماء يلبس الأرض الضياء ، ويمنعه رحل الشاعر ، وذلك محال في الطبيعة المبصرة ، بل هو موضوع على تخييل أنه زاد في جنس البدر واحد له حكم وخاصة لم تعرف " [3] .

وعليه يكون مقصد الشاعر عدم إثبات الشبه بين الممدوح وبين البدر ، بل إثبات الصفة الغريبة ، والحالة التي هي موضع التعجب ...

وقـــد حكم الشيخ في ضوء هذا بامتناع دخول الكاف على هذا النحو ، كذلك يمتنع دخول أخواتها من كأن ، وحسب ، وخلت ، وظننت ؛ لأن هذه الأربعة إنما تدخل إذا كان الخبر والمفعول الثاني أمرا معقولا ثابتا في الجملة ، إلا أنه في كونه متعلقا بما هو اسم كان أو المفعول الأول من حسبت = مشكوك فيه ، كقولنا : كأن زيدا منطلق ، أو مجاز يقصد به

---

(1) ينظر الخصائص ١٤٧/٢ – ١٨٠ ومراجعات في أصول الدرس البلاغي د/ محمد أبو موسى ١١٠ – ١١٧ .

(2) الأسرار ٣٢٩ .

(3) الأسرار ٣٣٠ .

خلاف ظاهره نحو : كأن زيدا أسد ، فالأسد على الجملة ثابت معروف والغريب هو كون زيد إياه ومن جنسه ..

" والنكرة في مثل هذه الأبيات موصوفة بأوصاف تدل على أنك تخبر بظهور شيء لا يعرف ولا يتصور ... وإذا كان كذلك كان إدخال " كأن ، وحسبت " عليه كالقياس على مجهول " [1] .

وهـذه القاعـدة التي قرر الشيخ فيها امتناع تحويل هذه الصور من الاستعارة إلى تشبيه ؛ لأن المقصود بها من صورة الاستعارة لا تتأتى إفادته من صورة التشبيه ..

وقـد بـنى الشـيخ عدم جواز ورود هذا المعنى خصوصا في صورة التشبيه على مقـررات نحـوية تتمثل في أن " كأن ، وحسب ، وخال ، وظن " إنما تدخل إذا كان الخبر والمفعول الثاني أمرا معقولا ثابتا في الجملة ، وهذا لا يمكن تحققه في الشاهد المذكور ، فامتنع دخول أداة التشبيه ، واستحال إثباتها في صورة التشبيه .

* * *

وإذا كـان الشيخ قد حكم في القاعدة السابقة بامتناع تحويل صورة الاستعارة إلى تشبيه ، وذلك على أسس نحوية ، فإنه قد بنى على نظائر هذه الأسس النحوية قاعدة مقابلة تمـنه إطـلاق مصـطلح الاستعارة على بعض الشواهد فيما وردت تحت مصطلـح " التجريـد " ..

قـال ـ رضي الله عنه ـ : " إنما يتصور الحكم على الاسم بالاستعارة إذا جرى بوجه على ما يدعى انه مستعار له ، والاسم في قولك : لقيت به أسدا ، أو لقيني منه الأسد لا يتصـور جـريه على المذكور بوجه ؛ لأنه ليس بخبر عنه ، ولا صفة ، ولا حال وإنما هو بنفسه مفعول " لقيت " ، وفاعل " لقيني " ... " [2] .

وهـنا نلحـظ اسـتعارة الشيخ التحليل النحوي للأصل الذي بنيت عليه جملة الاستعارة من موقع المستعار وتردده بين الخبر ، والصفة ، والحال ، والفاعل ،والمفعول .

---

(١) الأسرار ٣٣٠ ، ٣٣١ .
(٢) الأسرار ٣١٤ .

وهكـــذا لم تغب مقررات النحو عن عقل الشيخ وهو يضع الضوابط البلاغية التي سبق عرضها ، وتجلى فيها اعتماده على مقررات النحاة .

* * *

ومـــا بـــرزت فيه الأسس النحوية في استخلاص القواعد ما وضعه الشيخ لضبط مبحث " ادعاء الحقيقة في المجاز في عقد التشبية " ، وذلك في مقارنته بين مقطوعتي سعيد ابن حميد : —

وعد البدر بالزيارة ليـــــلا	فإذا ما وفي قضيت نـــــذوري
قلت يا سيدي ولم تؤثر اللـــ	ـــيل على بهجة النهار المنيـــــر
قال لي : لا أحب تغيير رسمـي	هكذا الرسم في طلـــوع البـــدور
قلت رورى فأرسلـــــت	أنـــا آتيـــك سحـــــره
قلت فالليل كـــان أخفـــ	ـــى وأدنـــى مســـره
فأجابـــــت بحجـــــة	زادت القلـــب حســـرة
أنـــا شمـــس وإنمـــــا	تطلـــع الشمـــس بكـــرة[1]

وازن بين هاتين وبين شاهد العباس الأحنف :

هي الشمس مسكنها في السماء	فعز الفؤاد عزاء جميـــــلا
فلن تستطيع إليهـــا الصعـــود	ولن تستطيـــع إليك النـــزولا

حـــيث قضى بعد الموازنة بأن سعيد بن حميد أفاد أمرا بين أمرين : بين ادعاء البدر والشـــمس أنفســـهما ، وبـــين إثبات بدر ثان وشمس ثانية ، وأن الشاعر قد شاب في ذلك الإنكار بالاعتراف ، وبهذا نجد صورة المجاز قد تعرض عنك مرة ، وتعرض لك أخرى .

فقوله : " البدر " بالتعريف مع قوله : " لا أحب تغيير رسمي " وتركه أن يقول: " رسم مثلي " يخيل إليك البدر نفسه .

وقـــوله : " في طلـــع البدور " بالجمع دون أن يفرد فيقول : هكذا الرسم طلع البدور [*] يلتفت بك إلى بدر ثان ، ويعطيك الاعتراف بالمجاز على وجه .

---

(1) الأسرار ٣٠٧ .

(*) هكذا في المطبوع والأليق أن يكون " البدر " .

وهكذا القول في القطعة الثانية ؛ لأن قوله : " أنا شمس " بالتنكير اعتراف بشمس ثانية ، أو كالاعتراف " [١] .

أقـــول : ويضاف إليه الحوار في البيت الأول " وتطلع الشمس بكرة " بالتعريف وتحديد الزمن يميل المعنى إلى الحقيقة .

ومما سبق ينكشف بجلاء تام : كيف عالج الشيخ القضية التي يبحث في خفاياها من " ادعاء الحقيقة في المجاز " بناء على أسس " التعريف والتنكير ، والجمع والإفراد والإضافة " حـــتى انتهـــي بتحلـــيله هذا إلى تقرير قاعدته البلاغية التي ضبط بها " ادعاء الحقيقـــة في المجـــــاز " .

وهـــذا الـــذي قـــرره أورده الخطيب وشراح تلخيصه مختصراً دون الوقوف عند الأسس النحوية ، ولا بيان مدى تأثيرها في فهم كنه الصورة البيانية كما صنع الإمـــــام [٢]

* * *

ومما يتصل بما سبق عرض الشيخ لقول المتنبي في سياق تحقيق ادعاء الحقيقة في المجاز بعقد التثنية :-

واستقبلت قمر السماء بوجهها فأرتني القمرين في وقت معـــا

إذ لـــولا أنـــه يخيل الشمس نفسها لم يكن لتغليب اسم القمر ، والتعريف بالألف واللام معنى .

وكـــذلك لولا ضبطه نفسه حتى لا يجرى المجاز والتشبيه في وهمه لكان قولـــه : " في وقـــت معا " لغوا من القول ، فليس بعجيب أن يتراءى لك وجه غادة حسناء في وقت طلوع القمر وتوسطه السماء " [٣] .

فاعتبار التعريف في " القمرين " ، واعتبار القيد " في وقت معا " كان لهما القسط الأوفـــر في تحديد دلالة هذا الشاهد على هذه القاعدة الضابطة لتغليب دعوى الحقيقة على المجاز الذي يمكن خطوره بالبال في هذا الشاهد .

---

[١] ينظر : الأسرار ٣١٤ ، ٣١٥ .
[٢] ينظر : شروح التلخيص ١٣٦/٤ ـ ١٣٩ .
[٣] الأسرار ٣١٥ .

وأجلـى مـن ذلـك وأقوى في سياق ضبط القواعد البلاغية اتكاءً على الأسس النحوية ما ذكره الشيخ في تحليل بيت الفرزدق : –

أبي أحمد الغيثين صعصعة الذي ... متى تخلف الجوزاء والدلو يمطـر

أجار بنات الوائدين ومن يجـر ... على الموت يعلم أنه غير مخفـر

فدعوى الشاعر اسم الغيث لأبيه أوردها مسلمة لا يخطر في البال حملها على غير الحقيقة ، بـل جعلها مشتهرة حتى بلغ تمكنها في العرف إلى أن يتوقف السامع عند إطلاق الاسم " الغيث " ويتردد في صرفه إلى " صعصعة " أم " المطر " .

هذه القوة في التخييل والتي أوردها الشيخ بدون مقدمة إمعانا في دعوى الحقيقة لما أقام صلب التحليل فيها على أسس نحوية بناء على النظر فيما أورده تمهيدا حول المثال : " أبي نظير الغيث ، وثان له ، وغيث ثان " ثم تقول : " وهو خير الغيثين " ؛ لأنه لا يخلف إذا أخلفت الأنواء .

وتفصيل هذا التحليل النحوي يتجلى في متابعة قول الشيخ مخاطبا تلميذه : " انظر إلى موقع الاسم [أحمد الغيثين] فإنك تراه واقعا موقعا لا سبيل لك فيه إلى حل عقده التثنية ، وتفريق المذكورين بالاسم ، وذلك أن " أفعل " لا تصح إضافته إلى اسمين معطوف أحدهما علـى الآخر ، فلا يقال : جاءني أفضل زيد وعمرو ، ولا إن أعلم بكر وخالد عندي ، بل ليس إلا أن تضيف إلى اسم مثنى أو مجموع في نفسه نحو : أفضل الرجلين ، وأفضل الرجال ... وذلـك أن أفعل التفضيل بعضه ما يضاف إليه أبدا ، فحقه أن يضاف إلى اسم يحويه وغيره .

وإذا كان الأمر كذلك علمت أن اللفظ بالتشبيه والخروج عن صريح جعل اللفظ للحقيقة متعذر عليك ؛ إذ لا يمكنك أن تقول : أبي أحمد الغيث ، والثاني له ، والشبيه به ، ولا شيء من هذا النحو ؛ لأنك تقع بذلك في إضافة " أفعل " إلى اسمين معطوف أحدهما على الآخر " [1] .

تأمل : كيف جعل الشيخ قضاءه البلاغي من قوة التخييل في دعوى الفرزدق اسم " الغيث " لأبيه مؤسسا على قاعدة نحوية أوردها النحاة في باب أفعل التفضيل .

---

[1] الأسرار ٣١٧ .

وما أرى هذا الصنيع إلا أنموذجا مما اعتبره شيخنا أبو موسى وهو يقول : " أن عبد القاهـــر كـــان يقدح علم سيبويه بعلم الجاحظ ، ويقدح علم الجاحظ بعلم سيبويه ، وأنه استخراج من بينهما ما كتب .

كان سيبويه عند عبد القاهر أوسع الناس علما بمعانى النحو ، وكان الجاحظ أوسع الناس علما بالشعر ، والنحو والشعر هما العلما اللذان استخرج منهما هذا العلـــم " [1]

* * *

ومـــا يندرج تحت استخدام الشيخ الأسس النحوية في التقعيد البلاغي حديثه عن تحديد ما هية المجاز العقلي والمجاز اللغوي ، وبيان الفرق بينهما .

وقد سلك الشيخ في سبيل الوصول إلى بيانه لهذه القضية الملبسة الشائكة مسالك متوالية استخدم فيها كافة طاقاته ومواهبه ومعارفه ..

فنـــراه يبدأ بالمرحلة الأولى من التحليل الذي يكشف فيه عن كون المعنى المفيد لا يحصل إلا من جملة مكونة من ركنين قام بينهما حكم بالإثبات والنفي .

ثم يثني بالمرحلة الثانية من التحليل الذي يستخلص منه أن كلاً من حكمي الإثبات والنفي يحتاج إلى تقييده ثلاث مرات :-

أولاها : بإسناده إلى الركن الأول " الضرب " .

وثانيتها : بإسناده إلى الركن الثاني " زيد " .

وثالثـــتها : للجهـــة مـــن حيث كون الحدث فعلاً للأول مثل ضرب زيد أو وصفاً له مثل مرض زيد .

وبعـــد هـــذا المهاد المنغل في جذور الصنعة اللغوية وفلسفتها العميقة عمد الشيخ بتحليله لنحو ضوابط النحو مقدماً بمقدمتين نحويتين ليبني عليهما قاعدته البلاغية :

قـــال ـــ رحمه الله ـــ : " إن الأفعال على ضربين : متعد ، وغير متعد ، فالمتعدى على ضربين :

ضرب يتعدى إلى شيء هو مفعول به كقولك : ضربت زيداً ، فـــ " زيداً " مفعول به ، لأنك فعلت به الضرب ، ولم يفعله بنفسه .

---

[1] مدخل إلى كتابى عبد القاهر الجرجاني ٣٤ .

وضرب يتعدى إلى شيء هو مفعول على الإطلاق ، وهو في الحقيقة كفعل وكل ما كان مثله في كونه عاماً غير مشتق من معنى خاص .

فهـذا الضـرب إذا أسـند إلى شيء كان المنصوب له مفعولاً لذلك الشيء على الإطلاق كقولك : فعل زيد القيام ، فالقيام مفعول في نفسه وليس بمفعول به " [1] .

هـذه هي المقدمة الأولى ... أما الثانية فتتمثل في قوله : " الإثبات في جميع هذا الضرب ـ أعني فيما منصوبه مفعول وليس مفعولاً به ـ يتعلق بنفس المفعول ، فإذا قلت : فعل زيد الضرب كنت أثبت الضرب فعلاً لزيد ، وكذلك تثبت " العالم " في قولك : " خلق الله العـالم " خلقاً لله تعالى ـ ولا يصح في شيء من هذا الباب أن تثبت المفعول وصفاً البتة .. وتوهم ذلك خطا عظيم وجهل ـ نعوذ بالله منه ـ .

وأما الضرب الآخر ـ وهو الذي منصوبه مفعول به ـ فإنك تثبت فيه المعنى الذي اشـتق منه فعل فعلاً للشيء كإثباتك الضرب لنفسك في قولك : ضربت زيداً ، فلا يتصور أن يلحـق الإثـبات مفعوله ، لأنه إذا كان مفعولا به ولم يكن فعلاً ، وإثباته وصفاً أبعد في الإحالة " [2] .

وأما القاعدة البلاغية المؤسسة على هذين التحليلين النحويين فتتمثل في قول الشيخ : " وإذا تقـررت هذه المسائل فينبغي أن تعلم أن من حقك إذا أردت أن تقضي في الجملة بمجاز أو حقيقة أن تنظر إليها من جهتين :

إحداهما : أن تنظر إلى ما وقع بها من الإثبات ..

ثانيها : أن تنظر إلى المعنى المثبت ..

فمثال ما دخله المجازُ من جهة الإثبات دون المثبت قوله :

وشيب أيام الفراق مفارقي وأنشزن نفسي فوق حيث تكون

... المجاز واقع في إثبات الشيب فعلا للأيام ولكر الليالي ، وهو الذي أزيل عن موضعه الذي ينبغي أن يكون فيه ؛ لأن من حق هذا الإثبات ـ أعني إثبات الشيب فعلا ـ ألا يكون إلا مع أسماء الله تعالى ...

---

[1] الأسرار ٣٦٦ ـ ٣٦٩ .
[2] الأسرار ٣٦٩ .

ومـــثال ما دخل المجاز في مثبته دون إثباته قوله ـــ عز وجل ـــ : (أَوَمَنْ كَانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُوراً يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ) [١] .

وذلـــك أن المعـــنى ـــ والله أعلـــم ـــ على أن جعل العلم والهدى والحكمة حياة للقلوب على حد قوله ـــ عز وجل ـــ : (وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحاً مِنْ أَمْرِنَا)[٢] فالمجاز في المثـــبت وهـــو الحياة ، فأما الإثبات فواقع على حقيقته ، لأنه ينصرف إلى أن الهدى والعلم والحكمة فضل من الله وكائن عنده " [٣] .

... وقد يتصور أن يدخل المجاز الجملة من الطريقين جميعاً كقول الرجل لصاحبه : أحيتنى رؤيتك ، وشبه به قول المتنبى : ـــ

وتحى له المال الصوارم والقنـــا ويقتل ما تحى التبسم والجدا [٤]

ثم صـــاغ الشيخ خلاصة ما قصد إليه من هذا التحليل بمقدمتيه ونتيجته فقال : " وإذ قد تبين لك المنهاج في الفرق بين دخول المجاز في الإثبات وبين دخوله في المثبت وبين أن ينـــتظمها وعرفت الصورة في الجميع ، فأعلم أنه إذا وقع في الإثبات متلقى من العقل وإذا عرض في المثبت فهو متلقى من اللغة " [٥]

وهذا التحليل الرائق ، والتحقيق الدقيق الذي سطره يراع الإمام النابغة ـــ رضي الله عنه ـــ قد توج به كثيراً من كلام سابقيه من أئمة النحو والبلاغة والكلام ممن أفاضوا في محاورات ممتدة حول أساليب التجوز ومردها من اللغة والعقل ..

وقـــد كان صنيع الشيخ في موروثهم أصيلاً جديداً في آن حتى ظن كثير من الذين عـــنوا بتأريخ البيان العربي أنه اخترعه ـــ وهم وإن غفلوا من جانب إلا إنهم معذورون من جانب آخر .

---

(١) الأنعام ١٢٢ .
(٢) الشورى ٥٢ .
(٣) الأسرار ٣٧٠ .
(٤) الأسرار ٣٧٢ .
(٥) الأسرار ٣٧٣ .

تسرع في هذا د / طه حسين فنسب إلى الشيخ عبد القاهر ابتكار دراسة المجاز العقلي ، وهذه مجازفة معروفة عنه سيما في مراحله الأولى ، تتضاعف الدهشة منها بتناقلها في كتب تلاميذه الكبار دون مراجعة أو تمحيص [١] .

وقد يلتمس لهم بعض العذر لكونهم مروا بهذا النفس الجرجاني الذي صبغ به الشيخ كل ما أخذ عن شيوخه وأئمته ، فبدا كلامه وليس فيه من أثر لهم دون أن يقصد إلى هذا ؛ إذ كان ديدنه البر المضاعف بسلفه ومشيخته .

ومع هذا : فإن " الرواد الأماثل " يؤخذ عليهم أنهم لم يبحثوا لكلام الشيخ عن أصل لدى النحاة الأوائل من طبقة سيبويه وأبي عبيدة والفراء ...

وكان الدكتور أثناء إخراجه هذا البحث مأخوذاً بسحر " الهيلنيه " فلم ينتبه إلى الأصول النحوية في تراث عبد القاهر ، وامتد تأثير هذا السحر إلى عقول تلاميذه وإن كان بسبب متفاوته .

ومن المسائل التي لها صلة بما سبق ما استطرد إليه الشيخ في مناقشة عد الحذف والزيادة من المجاز حيث وجد في كلام سابقيه من عد الحذف من المجاز [٢] .

والبحث هنا لن يتطرق إلى عموم هذه المسألة إلا بقدر ما يكشف عن اتكاء عبد القاهر في تحقيقها على أسس نحوية .

فهو إذ بدأ بالقاعدة صدر المبحث : " اعلم أن الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلك لها عن معناها كما مضى فقد توصف به لنقلها عن حكم كان لها إلى حكم ليس هو بحقيقة فيها " .

فقد أردف بما يعد استدلالا عليها حيث وضح أن " المضاف إليه يكتسي إعراب المضاف في نحو (وسئل القرية) [٣] والأصل اسأل أهل القرية فالحكم الذي يجب للقرية في الأصل وعلى الحقيقة هو الجر، والنصب فيه مجاز .

---

[١] ينظر : تمهيد في البيان ٣٠ ، صدر به ما سمى بنقد النثر منسوباً لقدامة . ط الأميرية ببولاق ١٩٤١ م. والبلاغة تطور وتاريخ ١٨٥ .

[٢] مجاز القرآن لأبي عبيدة ٨/١ ت. د/ محمد فؤاد سركين ط الخانجي بدون .

[٣] يوسف ٨٢ .

لكن لا يصح أن يعد هذا الحذف مجازا ؛ إذ إنه لم يؤد إلى تغيير حكم فيما بقى من الكلام ، والمجاز نقل يجوز بالشيء موضعه وأصله وإسقاط الكلمة وترك ذكرها لا ينقلها عن أصلها " [١] .

فالشـــيخ قد برهن على قاعدته التي استهل بها مبحثه بتحليل نحوي أبرز به خروج الحذف عن أن يكون مندرجاً تحت المجاز والنقل ، وكذلك الحال بالنسبة للزيادة في كونها لا تعد مجازاً .

وقد وضح الشيخ هذا بتحليلات نحوية لزيادة (ما) في آية : (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ) [٢] مؤكداً " أن حقيقة الزيادة في الكلمة أن تعرى من معناها ، وتذكر ولا فائدة لها سوى الصلة ، ويكون سقوطها وثبوتها سواء ، ومحال أن يكون ذلك مجازا ؛ لأن المجاز أن يـــراد بالكلمـــة غير ما وضعت له في الأصل ، أو يزاد فيها ، أو يوهم شيء ليس من شأنها كإبهامك بظاهر النص في " القرية " أن السؤال واقع عليها ، والزائد الذي سقوطه كثبوته لا يتصور فيه ذلك " [٣] .

ومعلوم أن مباحث الحذف والزيادة قد شغلت أذهان النحاة والبلاغيين كثيراً حتى إن شراح التلخيص قد أنفقوا جهداً كثيراً شغلوا به صفحات في تحقيق عد حذف المضاف مـــن المجاز أو الحقيقة ، مع تحليل شاهد عبد القاهر ذاته (واسأل القرية) ولهم فيه تحقيقات مفيدة لا يغني تلخيصها عن مطالعتها وافية ، ورصدها هنا بطولها يخرج عن المقصود [٤] .

وإذا كـــان الشيخ هنا قد قرر أن الحذف والزيادة لا يندرجان تحت المجاز ، شارحا هذا بما يعد تحليلا نحويا فإنه قد وجه كلاما لأبي على الفارسي في فهم بيت :

وقلن حرام قد أحل ربنـــــا ... وتترك أموال عليها الخواتـــم

إذا فضت خواتمها وفكـــــت ... يقال لها دم الودج الذبيـــــح

حيث قدر حذف المضاف ، أي : " وتترك أموال عليها نقش الخواتم " و " إذا فض ختم خواتمها " .

---

(١) يراجع : الأسرار ٤١٦ ـ ٤١٧ .
(٢) آل عمران ١٥٩ .
(٣) الأسرار ٤١٧ .
(٤) ينظر : شروح التلخيص ٤/٢٣٠ ـ ٢٣٦ .

وجـــه كلام أبي على بأنه بيان لما يقتضيه الكلام من أصله ، دون أن يكون الكلام على خلاف ما ذكر من جعل أثر الخاتم خاتماً .

وهـــذا الموضع كأن موقف الشيخ فيه مناقض لما سبق تقريره في رفض عد الحذف مجازاً .

وعند التحقيق : لا تعارض بينهما ؛ إذ إن الشيخ ينظرُ إلى غرض المتكلم في سياقه ، فإن كان تقدير المضاف يتلاءم مع الغرض والسياق اعتبره .

وإن لم يف بالمقصود وكان الغرض المؤم لا يتأتى إلا بنسيان المضاف وإقامة المضاف إليه مقام المضاف المحذوف اعتبره .

ولذا عقب توجيهه كلام أبي على بقوله : " وأنت إذا نظرت إلى الشعر من جهته الخاصـــة بـــه ، وذقـــته بالحاسة المهيأة لمعرفة طعمه لم تشك في أن الأمر على ما أشرت لك إليـــــه " .

ثـــم يذكـــر الإمام دليلا على أن الغرض والسياق يقضيان بنسيان المضاف وعدم اعتبار تقديره ، وذلك في تعقيب أورده إثر النص السابق بقوله : " ويدل على أن المضاف قد وقع في المنسأة ، وصار كالشريعة المنسوخة تأنيث الفعل في قوله " إذا فضت خواتمها " ولو كان حكمه باقيا لذكرت الفعل كما تذكره مع الإظهار " [1] .

وبعد أن استبان بناء الشيخ هذه القاعدة على الأسس النحوية من حذف المضاف مـــع اعتبار تقديره ، أو تحتم نسيانه ... بعد هذا أقول : إن حذف المضاف في القرآن ، والحـــديث والشـــعر مما يعوز إلى بحث مفرد يستقصى كلام النحاة ـــ لا سيما الأوائل ـــ والبلاغيين ، مستهديا بصنائع الشعراء الذين لهم في هذا لفتات ملهمة " [2]

* * *

---

[1] الأسرار ٣٥٦ .

[2] ذكر تفصيلا نافعا فيه العلامة العز بن عبد السلام في " الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز ص ٢ ، ٣، ٨ ، نص دار الحديث بالقاهرة . بدون .

المبحث السادس

ربط حسن صور البيان بالنظم الذي هو معاني النحو

إن ما شغل الشيخ دهراً في تحقيقه ، وتحريره من قضايا " البيان " ومسائله قد سلك خلاصته في " النظم " الذي هو خلاصة عمله البلاغي وقطب منهجه فيه وسنام اجتهاده في هذا العلم الشريف .

ومستعلم أن الشيخ قد بنى النظم على معاني النحو حيث عرفه بقوله : " اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التي رسمت ، فلا تخل بشيء منها ... " [1] .

ولم تكن ساحة العلم تخلو ممن قصر فهمه عن مدارك الإمام فخالف [2] في هذا ، وشاغب ، وأطال ، وليس حتى اضطر الإمام ـ مكرورها ـ أن ينزل إلى مستوى محاورته ملزماً له ، محجرا بمثل قوله :

" وأما زهدهم في النحو ، واحتقارهم له ، وإصغارهم أمره ، وتهاونهم به فصنيعهم في ذلك أشنع من صنيعهم في الذي تقدم ، وأشبه بأن يكون صداً عن كتاب الله وعن معرفة معانيه ، ذلك لأنهم لا يجدون بداً من أن يعترفوا بالحاجة إليه فيه ؛ إذ كان قد علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها ، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها ، وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه " [3] .

وإذا كان النظم بهذه المنزلة عند الإمام ، وأنه ليس إلا مراعاة دقيقة لقواعد النحو ومعانيه ، وأنه حجر منكرى هذا في أقماع السمسم ، إذا كان هذا كذلك فإن بحثي يتطلب التركيز على تحديد منزلة صور البيان داخل هذا النظم ، ومنزلتها منه .

أبادر بالقول إن المباحث السالفة كلها تعين على تجلية حقيقة هذه الصلة ، وأنها أصيلة متعمقة ، فضلا عن أن الشيخ قد جهر بتقرير هذا في أكثر من موضع .

---

(١) الدلائل ٨١ .
(٢) الدلائل ٨١ .
(٣) الدلائل ٢٨ .

فجهر أولا بمكان التمثيل والاستعارة والكناية من الإعجاز حيث قال عنها :

" الأقطـــاب التي تدور البلاغة عليها ، والأعضاد التي تستند الفصاحة إليها ، والطلبة التي يتـــنازعها المحســـنون ، والـــرهان الذي تجرب فيه الجياد والنصال الذي تعرف به الأيادي الشـــداد .

وهي التي نوه بذكرها البلغاء ، ورفع من أقدارها العلماء ، وصنفوا فيها الكتب ، ووكلـــوا بها الهمم ، وصَرفوا إليها الخواطر ، حتى صار الكلام فيها نوعا من العلم مطردا ، ولم يتعاط أحد من الناس القول في الإعجاز إلا ذكرها ، وجعلها العمد والأركان فيما يوجب الفضـــل والمزية ، وخصوصا الاستعارة والإيجاز ، فإنك تراهم يجعلونهما عنوان ما يذكرون وأول ما يوردون . . . " [1] .

ففي موضع يجعل الشيخ مناط الحسن في الاستعارة وضعها ضمن نظم تراعي دقائق تركيبه ولطائف ترتيبه ، ففي بيت :

وسالت بأعناق المطي الأباطح

جعـــل الدقـــة واللطف في خصوصية أفادها بأن جعل " سال " ـــ الذي هو محل الاستعارة ـــ فعلا للأباطح ، ثم عداه بالباء ، بأن أدخل الأعناق في البين ، فقال : " بأعناق المطي " ، ولم يقل : " بالمطي " ، ولو قال : سالت المطي في الأباطح ، لم يكن شيئا .

وكذلك الغرابة في البيت الأخير :-

سالت عليه شعاب الحي حين دعا أنصـــاره بوجـــوه كالدنانير

" لـــيس في مطلـــق معنى " سال " ولكن في تعديته بعلى ، وبأن جعله فعلا لقوله شعاب الحي ، ولولا هذه الأمور كلها لم يكن هذا الحسن " [2] .

ولمـــا كان تقرير هذا من المعاني التي لها علقة بنفس الشيخ وكان مخاطبا مترددا في قـــبولها لغرابتها آنذاك ، نراه قد تناول هذا الشاهد ذاته فقال : " فإنك ترى هذه الاستعارة على لطفها وغرابتها إنما تم لها الحسن وانتهي إلى حيث انتهي بما توخى في وضع الكلام من التقديم والتأخير ، وتجدها قد ملحت ولطفت بمعاونة ذلك ومؤازرته لهـــا .

---

[1] الدلائل ٥٢٠ ، ٥٢١ وينظر : ص ٣٩١ من الدلائل حيث بين أن قصر الإعجاز على الاستعارة يحدده في أى معدودة في سور محددة من القرآن . وهذا غير مستساغ ولا صحيح .

[2] الدلائل ٧٦ .

وإن شككت فأعمد إلى الجارين والظرف فأزل كلا منهما عن مكانه الذي وصفه الشاعر فيه ، فقل : سالت شعاب الحي بوجوه كالدنانير عليه حين دعا أنصاره .

ثم انظر كيف يكون الحال ، وكيف يذهب الحسن والحلاوة ، وكيف تعدم أريحيتك التي كانت ، وكيف تذهب النشوة التي كنت تجدها " [١] .

* * *

وعلى النهج ذاته حديث الشيخ عن الاستعارة في قول بعض الأعراب :

الليل داج كنفا جلبابه والبين محجور على غرابه

حيث ربط الشيخ حسن الاستعارة بما وردت فيه من نظم مبينا خصائصه النحوية فقال : " ليس كل ما ترى من الملاحة لأن جعل لليل جلبابا ، وحجر على الغراب ، ولكن في أن وضع الكلام الذي ترى ، فجعل " الليل " مبتدأ ، وجعل " داج " خبرا له ، وفعلاً لما بعده ، وهو " الكنفان " وأضاف " الجلباب " إلى ضمير " الليل" .

ولأن جعـــل كذلك " البين " مبتدأ ، وأجرى " محجورا" خبراً عنه ، وأن أخرج اللفظ على " مفعول " .

يبين ذلك أنك لو قلت : وغراب البين محجور عليه ، أو قد حجر على غراب البين لم تجد له هذه الملاحة ، وكذلك لو قلت : قد دجا كنفا جلباب الليل ، لم يكن شيئاً " [٢] .

وكذلك تحليل الشيخ لتوقف بيان حسن الاستعارة على ربطها بالنظم في بين المتنبي :

غصب الدهر والملوك عليها فبناها في وجنة الدهر خالا

يقولَ الشيخ الإمام : " قد ترى في أول الأمر أن حسنه أجمع في أن للدهر " وجنة " وجعل البنية " خالاً " في الوجنة ، وليس الأمر على ذلك فإن موضع الأعجوبة في أن أخرج الكلام مخرجه الذي ترى ، وأن أتى بالخال منصوبا على الحال من قوله : "فبناها " أفلا ترى أنك لو قلت : وهي خال في وجنة الدهر لوجدت الصورة على غير ما ترى " [٣] .

---

(١) الأسرار ٩٩ .
(٢) الدلائل ١٠٢ ، ١٠٣ .
(٣) الدلائل ١٠٢ ، ١٠٣ .

" وهذا الذي صنعه لا نكاد نجد له أثرا في دراسة صور البيان عند المتأخرين[١] مع أن دراسة سياق الصورة البيانية ـ سباقاً ولحاقاً ـ من الأهمية بمكان في رصد شياقها ، وتحديد إيحاءاتها ، إذ خصائص البيان العربي يوضح بعضها بعضاً ؛ إذ أن دراسة الصياغة ودلالات التراكيب ينبغي أن تكون مقدمة لدراسة كل صورة من صور البيان ، لأنها هي الخطوط التي تتكون منها هذه الصور ، فقوة التشبيه وضعفه كثيراً ما يكمن وراءه شيء آخر ليس داخلاً في تحديد مباحث التشبيه الاصطلاحي " [٢] .

* * *

وبعـــــد :-

فقد استبان لي بيقين مضاعف عما بدأت به أن الشيخ الإمام قد استصحب نهج العرب في الإبانة عن مقاصدها مما جمعه الأئمة الأوائل وسموه " علم النحو " ... استصحب هذا في العديد من المباحث والمسائل التي حققها وحرر القول فيها في علم البيان .

والشيخ بصنيعه هذا كان ناظراً إلى " النحو " في أصوله الأولى ، لدن منابعه ومنابته ، وهو بيان غض في أفواه أعراب البادية ، وهو حي نضير في عقول رواد النحو وشيوخه الأوائل .

استصحب الشيخ هذا وهو يعالج أبواب البيان في التشبيه ، والتمثيل ، والاستعارة ... فكانت أسس النحو مقياساً يناظر به ما غمض واستحدث من ضوابط البيان كما في :

- قياسه وجوب اعتبار شطرى التعبير في تمثيل كثير عزة " وإني وقيامي بعزة ." وما فيها من تلازم ، بتلازم جملتي الشرط والجزاء وكونها في حكم جملة واحدة
- قياسه وجوب اشتمال تعريف " الحقيقة والمجاز " على مفردات ذات دلالة عامة تصلح أن يطبق على كل اللغات = قياس هذا على وضع تعريف " للاسم " و " الصفة " في وجوب اختيار مفردات التعريف بما يمكن تطبيقه على كل اللغات

---

[١] ينظر : المطول ٥١٦ وما بعدها ، والأطول ١٢٧/٢ ومابعدها ، والشرح ٢٩١/٣ ومابعدها

[٢] التصوير البياني ٥٦ د / محمد أبو موسى ط وهبة ثانية ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

- قـــياس تحديد الفروق الفاصلة بين الاستعارة والتشبيه في الاصطلاح والعبارة على التفرقة بين " الخبر والصفة " في العبارة لاختلاف الحكم .
- قياس تحقيق القول في اعتبار المجاز العقلي في بيت البحترى :

" فصاغ ما صاغ من تبر ومن ورق .. " في رده على من زعم أن الجملة معقودة على تشبيه الربيع بالقادر المختار .

قـــال الشيخ : " إن التشبيه هنا ليس مما يفاد بـــ " الكاف وكأن " ونحوهما ، بل هو من وادى تشبيه النحاة " ما " بـــ " ليس " في المعنى والعمل "

- قـــريب من هذا قياس الشيخ تقسيم الاستعارة إلى مفيدة وغير مفيدة على صنيع النحاة في تقسيمهم المفعول إلى مفعول صحيح ، ومشبه بالمفعول .

- كما استصحب الشيخ أسس النحو وأصوله في سياق إيراد الأمثلة والشواهد كما في :-

- شاهد " النحو في الكلام كالملح في الطعام " وقد اتخذ من هذا تكأة لتبيان ما ألفعم بـــه فكره الثاقب السديد من أهمية النحو مستعرضا الفهم السديد والشبه الوارد عليه ، والأقوال العرجاء في هذا السياق .
- قـــياس عبد القاهر كون " النحو " ميزان الكلام ومعياره على قول الجاحظ عن " علم الكلام " هو العيار على كل صناعة .

- كـــذلك استصحب الشيخ أسس النحو وأصوله في " تحليل شواهد علم البيان " كما صنع في :-

- الفرق بين اعتبارى " التركيب والتعدد " في بيت بشار : " كأن مثار النقع "
- في بيان مجيء أحد المشبهين في صلة الآخر دون العطف عليه كما في بيت المعتز : " بـــياض في جوانبه احمرار " وقول التنوخى : " كأنما المريخ والمشترى قدامه" وشطر بيت ابن المعتز : " كما احمرت من الخجل الخدود " .

ثم بعد هذا : عاد ليجلى الوجه الآخر من القضية في بيت امرئ القيـــــس :

" كأن قلوب الطير "

بعد كل هذا التحليل المفصل حدد الفرق بين طبيعتى " المتعدد والمركب " بناء على توجيهات نحوية : فما جاء في أحد طرفي التشبيه متصلاً بالتبعية ، أو المعية ، أو المصدرية ، أو الحالية فهو داخل ضمن التركيب .

وما جاء العطف بين أجزائه فهو داخل في المتعدد .

- تحلـــيل التشبيه في بيت : " إني وتزييني بمدحي معشرا ... " على أن الشبه مأخوذ من مجموع المصدر وما في صلته ، وأن الواو في " وتزييني " بمعنى " مع " بالقطع ، ولا وجه لاحتمال " المعية " الراجحة والعطف المرجوح في بيت بشار السابق .
- تحلـــيل شاهد ذى الرمة : " وبيض رفعنا بالضحى ... البيتين " حيث بنى فقه صورة التشبيه " هجوم عليها نفسها " على إعمال " فعول " عمل الفعل .
- التحلـــيل المقـــارن في سياق ادعاء الحقيقة في المجاز في بيتى : " لا تعجبوا من بلى غلالته ... ، وصـــح ان الوزيـــر بدر منير ... " وكذا في بيتى أشجع : غربت بالمشرق الشـــمس ... وقـــد كان هذا متكئا على اعتبار التعريف والتنكير في هذه الشواهد جميعها ونظائرها ..

كـــذلك استصحب الإمام الأسس النحوية في سياق تحديد الأقسام داخل أبواب البيان كما في :-

- تقسيم الاستعارة المفيدة إلى ما يجيء منها اسما أو فعلا ، ثم عاد فربط الاستعارة في الفعل بمراعاتها في المصدر أولا .. ثم عاد إلى الاستعارة في الفعل ليلحظ فيها ما يجب مراعاته من كون الاستعارة فيه من جهة فاعله ، أو مفعوله ، أو المفعولين ، أو من جهة أحدهما دون الآخر ... وكل هذا تتجلى فيه مراعاة الأسس النحوية .
- كمـــا عـــاد الشيخ في الاستعارة اتلجانبية في الاسم فبقسمها إلى ما تجيء في الاسم أو الصفـــة ..
- تـــنوع التشبيه المفيد إلى أنماط ، فمنه ما يفيد بالمفعول ، ومنه بما يجرى مجرى المفعول ، ومنه ما يفيد بالحال ...
- ونظير هذا تنوع الجملة الآتية بعد المشبه به ، فتجيء صلة الموصول امشبه به ، أو صفة للمشبه به النكرة ، أو مبتدأة إذا كان المشبه به معرفة ، وفي كل هذا يتجلى أثر النظرة النحوية في تقسيم وبيان أنماط أركان الاصورة البيانية ، وما يتعلق بها من توابع .

وكذلك استصحب الإمام الأسس النحوية في سياق استنباط القواعد كما في:

- استخلاص قاعدة تحقيق الفرق بين التشبيه المؤكد والاستعارة مراعيا في هذا كون المشبه به نكرة أو معرفة ، وفي هذا تفصيل طويل تحسن مراجعته في مظنه ، وإن كانت قاعدته التي استخلصها بعد تحليل كثير من الشواهد تتمثل في : " أن الاسم في قولك زيد أسد مقصـــود به إيقاع الشبه في الحال وإيجابه ، وأما في قولك : " عنت لنا ظبية ، وسللت

سيفا على العدو " فوضع الاسم هكذا انتهازا واقتضابا على المقصود ، وادعاء أنه من الجنس الذي وضع له الاسم في أصل اللغة ... "

- استنباط قاعدة أن " التمثيل لا يحصل إلا من جملة من الكلام صريحة أو حكمية ؛ إذ إن مراعاة أكثر من عنصر في اعتبار وجه الشبه قد لحظه الشيخ في ضوء تنوع الروابط النحوية بين الفعل ومتعلقاته .
- قاعدة امتناع تحويل بعض صور الاستعارة إلى تشبيه ؛ لأن المقصو فيها من صور الاستعارة لا تتأتى إفادته مَن صورة التشبيه ، وقد بنى هذا على أسس نحوية من أن " كأن وحسب ، وخال ، وظن " إنما تدخل إذا كان الخبر والمفعول الثاني أمرا معقولا ثابتا في الجملة ، وهذا ما لا يتحقق في قول البحتري : " وبدر اضاء الأرض شرقا ومغربا " ..
- قاعدة مقابلة بمنع إطلاق مصطلح الاستعارة على بعض الشواهد فيما ورد تحت مصطلح " التجريد " ملاحظا ما ينبت عليه جملة الاستعارة من موقع المستعار ، وتردده بين الخبر ، والصفة ، والاحال ، والفاعل ، والمفعول ...
- ضابط مبحث ادعاء الحقيقة في المجاز في عقد التثنية في مقارنة بين مقطوعتي سعيد ابن حميد : " وعد البدر بالزيارة ليلا " ، " قلت زورى فأرسلت " وبين شاهد العباس بن الأحنف : " هي الشمس مسكنها في السماء " .

وقد كان أساس التحليل الذي بنيت عليه القاعدة هنا مراعاة التعريف في " البدر " والجمع في " البدور " ، والتنكير في " أنا شمس " .

- يتصل بما سبق في استنباط القاعدة مراعاة التثنية في : "فارتني القمرين في وقت معا " وذلك بمراعاة التعريف في " القمرين " والتقييد في " وقت معا " .
- أقوى من ذلك مراعاة عقد التثنية في بيت الفرزدق : " أبي أحمد الغيثين ... " حيث استحضر تقرير النحاة في أن " أفعل " لا تصح إضافتها إلى اسمين معطوف أحدهما على الآخر ، وذلك أن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه أبدا ، فحقه أن يضاف إلى اسم يحويه وغيره ..
- قاعدة الفرق بين المجاز العقلي والمجاز اللغوي ، وأسس هذا كله " نحو " صرف من كون حكمي الإثبات والنفي يحتاج إلى التقييد ثلاث مرات ، ثم انقسام الأفعال إلى متعدية وغير متعدية مفصلاً في أنماط هذين القسمين ، ثم استنبط القاعدة البلاغية من أنه إذا

قصد القضاء في الجملة بمجاز أو حقيقة فيلزم النظر إليها من جهتين : إحداهما ما وقع به الإثبات ، وثانيهما : إلى المعنى المثبت ... وفي ضوء هذين الاعتبارين يتحدد نوع المجاز بين كونه لغوياً أو عقلياً .

وأخيراً يتخلى اتكاء الشيخ على الأسس النحوية في علم البيان بربط حسن كافة صوره بملاءمة النظمّ ، وله في هذا كلام شريف ورد أكثره في " الدلائل" وإن نعدم أثاره في " الأسرار " الذي ضم بين دفتيه أكثر صور البيان ومباحثه وقضاياه ..

وبعـــد :-

فإني على يقين من أن عملي هذا مجرد فتح باب لبحث هذا الموضوع الجليل لما فيه من ارتباط بتأصيل علوم البلاغة ، وتحقيق القول في قضايا التأثر والإفادة .

كمـا أسجل اعتقادي بأن أي بحث يدور حول عبد القاهر الجرجاني قد حاز أولى درج الجودة ؛ لأن كل ما دبجه هذا الإمام الفرد في علم البلاغة من الزكانة والرسوخ بحيث يشرف به كل من اقترب منه ، مؤصلاً ، أو ملخصاً ، أو شارحاً ، أو مستنبطاً ... لا سيما وأن كل من اقترب من كتابيه العظيمين يوقن أن كثيراً مما اكتنزه فيهما لما يزل خبيئاً لم تكشـف عظمـته ، ولم تجل درره إلى الآن ، ولعل في هذا ما يدعو إلى الأسف والحزن ، حـيث ظـل جزء مهم من بلاغة الشيخ طيلة هذه القرون مغيباً ولم يجد من يدنيه من بنى العـروبة الـذين قد فتنوا بما هو دون كلام الشيخ بمراتب ، بل لا يقارن به من قريب أو بعيـد .

ومـع هذا فأرى لزاماً عليّ التنبيه إلى أن كثير من مسائل هذا البحث كانت في حاجة إلى بسط ومراجعة ، وتحقيق ، وتحرير ... إلا أنني رأيت في هذا – لو نع – إخراجاً للـبحث عن غايته المحددة بعنوانه ، إذ ليس همي هنا إلا رصد الأسس النحوية التي راعاها الإمام وهو يؤسس بناءً لعلم البيان في مستوياته الخمس ، مع اللفت إلى تكاثر هذه المباحث التي لما تزل في حاجة إلى توفر جهود مخلصة ، واعية ، دءوبة ..

* * *

ثبت المراجـــع

(١) أثر النحاة في البحث البلاغي د / عبد القادر حسين – ط نهضة مصر ١٩٧٥م.

(٢) أســـرار الـــبلاغة للإمـــام عبد القاهر الجرجاني ت الشيخ / محمود شاكر ، ط المدني بالقاهرة وجدة أولى ١٤١٢هـ – ١٩٩١م.

(٣) الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز نص دار الحديث بالقاهرة بدون .

(٤) الأطـــول شـــرح تلخـــيص مفتاح العلوم لإبراهيم بن محمد عصام الجين ن ت / عبد الحميد هنداوى ط دار الكتب العلمية بيورت أولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

(٥) الـــبديع لابـــن المعتز ت / كراتشقوفسكى ط دار المسيرة بيروت ثالثة ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

(٦) البلاغة تطور وتاريخ د / شوقي ضيف ط دار المعارف ط رابعة ١٩٧٧م.

(٧) البيان العربي د / بدوى طبانة ط الأنجلو المصرية ثانية ١٣٧٧هـ – ١٩٥٨م.

(٩) التبصـــير في الـــديم للاســـفرايين ت الشـــيخ / زاهد الكوثرى ط الثقافة الإسلامية ١٣٩٥هـ .

(١٠) التصوير البيانى د / محمد أبو موسى ط وهبة ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

(١١) تقرير الانبابى على تجريد البنان على مختصر السعد ط السعادة ١٣٣١هـ .

(١٢) تمهـــيد في البـــيان د / طه حسين في صدر " نقد اتلنثر " المنسوب إلى قدامـــــة ابن جعفر ط الأميرية ببولاق ١٩٤١م.

(١٣) الخصـــائص لابـــن جني تحقيق أ / محمد على النجار ط الهيئة المصرية للكتاب ثالثة ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

(١٤) دلائـــل إعجـــاز للشيخ عبد القاهر الجرجاني ت الشيخ / محمود شاكر ط الخانجي المدني بالقاهرة وجدة ثالثة ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

(١٥) رســـائل الجـــاحظ تحقـــيق/عبد السلام هارون ط دار الجيل بيروت أولى ١٤١١ – ١٩٩١م.

(١٦) سمات البلاغة عند الشيخ عبد القاهر ط الأمانة القاهرة ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م

(١٧) شـــروح التلخـــيص للخطـــيب والسعد ، والسبكي والمغربي والدسوقي نص دار السرور بيروت – بدون .

(١٨) الشـــعر لأبي على الفارسي ت د / الطناحى ط الخانجى ١٤٠٨هـــ - ١٩٨٨م. أولى .

(١٩) الصـــناعتين لأبي هلال ت . د / مفيد قميحة ط دار الكتب العلمية أولى ١٤٠١ - ١٩٨١م.

(٢٠) العمـــدة في محاســـن الشعر وآدابه لابن رشيق ت / محى الدين عبد الحميد ط دار الجيل خامسة ١٤٠١هـــ - ١٩٨١م.

(٢١) الكامل للمبرد ط دار المعارف بدون .

(٢٢) مجاز القرآن لأبي عبيدة بن المثنى ت.د / محمد فؤاد سزكين ط الخانجي بدون .

(٢٣) مـــراجعات في أصول الدرس البلاغي د / محمد أبو موسى ط وهبة ١٤٢٦هـــ - ٢٠٠٥ م. أولى .

(٢٤) معاهـــد التنصيص على شواهد التلخيص للعباسي ت / محى الدين ط عالم الكتب بيروت ١٣٦٧هـــ - ١٩٤٧م.

(٢٥) المغـــنى في التوحـــيد والعدل ج ١٦ " إعجاز القرآن " للقاضى عبد الجبار ت أ / أمين الخولى ط دار الكتب ١٣٨٠هـــ - ١٩٦٠م.

(٢٦) المطـــول للســـعد التفتازاني ت د / عبد الحميد هنداوي ط دار الكتب العلمية أولى ١٤٢٢هـــ - ٢٠٠١م

(٢٧) مفتاح العلوم للسكاكي ط مصطفي الحلبي ١اولى ١٩٣٧ م.

(٢٨) نقد الشعر لقدامة ت د / خفاجى ط الكليات الأزهرية أولى ١٤٠٠هـــ - ١٩٨٠م

(٢٩) الـــنكت في إعجاز القرآن للرماني ضمن ثلاث رسائل في اعجاز القـــرآن ت.د / خلف الله ، د / سلام ط دار المعارف .

(٣٠) نهاية الإيجاز في دراسة الإعجاز للفخر الرازى ت.د / بكرى شيخ أمين ط دار العلم للملايين بيروت أولى ١٩٨٥م.

* * *